

الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عان : الخميس ٢ محرم سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ١٤ ايار سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٧٦٠

الفهرس

٦٣٠	نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٤	نظام تشكيل المجالس الطائفية المحلية
٦٣٣	نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤	نظام انتخاب اعضاء المجلس المختلط العلماني
٦٣٦	نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤	النظام الداخلي المختلط للروم الارثوذكس
٦٣٩	نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٤	نظام موظفي الجامعة الاردنية
٦٥٦	نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤	نظام المكافأة والتعويض والادخار لموظفي الجامعة الاردنية
٦٥٨	ميثاق الوحدة الثقافية العربية	
٦٦٤	اتفاق قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت	
٦٦٦	اتفاقية تتعلق بصيانة الآلات	
٦٧٢	الترقية الجمركية	
٦٧٢	تصحيح خطأ	

اسم الظنين	محل اقامته السابقة	نوع الجرم	الرسوم والتفقات		ملاحظات
			فلس	دينار	
عبد اللطيف زعير	عمان	كفالة	١٠٠	٥٠	
هاشم عبد اللطيف	"	"	١٠٠	١٠٠	
محمد حسن صالح	"	سير	٢٥٠	٥	
ابراهيم سليمان محمد احمد	القدس	"	٢٥٠	٥	
قاسم محمد الحسن	عمان	حراج	٢٥٠	٥	
فارس بدر موسى	رام الله	"	١٠٠	٢	
فارس بدر موسى	"	"	٢٥٠	٥	
سليمان عايش	بئر السبع	صححة	٢٠٠		
داود احمد	عمان	سير	٢٥٠	٥	
عبد القادر مقلح المومني	"	صححة	٢٠٠		
علي السالم الدقش	بلال وادي السير	حراج	٧٥٠	٧	
محمد احمد زيدان	بلال	"	٥٠٠	١٠	
احمد فاضل	طبربور	صححة	٢٠٠		
محمد عرفات احمد	الخليل	طبربور	٢٥٠	٥	
عيد درويش المعالي	عمان	صدم	٥٠٠	١٠	
توفيق سليم محمود	"	سير	٢٥٠	٥	
عيد القادر الاحمد	البصه	حراج	٢٥٠	٥	
علي العيد البخليل	"	"	٥٠٠	١	
عبد القالح المقبول	بلال	"	٧٥٠	٥	
عبد الفتاح المفوض	"	"	٢٥٠	٥	
عوض محمد العياشي	الطفيله	سرقة			حبسه ثلاثة اشهر
سالم احمد المقرباوي	عمان	حراج	١٠٠	٢	
محمد جبر الاسمر	"	مساهمة اعمال الامانة	٥٠٠	١٠	حبسه شهر واحد
علي حسن العايد	"	صححة	١٠٠	١	
محمود عبد الله اسماعيل	"	"	٢٥٠	٥	
خليل كامل العيد الله	البصه	حراج	٥٠٠	١٠	
موسى الكامل العيد الله	"	"			حبسه ٢٤ ساعة
عبد المحسن حسن النعيان	عمان	صححة	١٠٠	١	
لايه عبد الهادي	"	"	١٠٠	١	

هذا من المجلد

نحس محمد بن طرول نائب جهرلة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٤

نأمر بوضع الانظمة التالية :-

١ - نظام تشكيل المجالس الطائفية المحلية :

٢ - نظام انتخاب اعضاء المجلس المختلط العلمانيين :

٣ - النظام الداخلي للمجلس المختلط .

١٩٦٤/٤/١٦

محمد بن طرول

وزير المواصلات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع	وزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام بالوكالة
عبد الحميد مرتضى	عبد القادر الصالح	صالح النجالي	حسين بن ناصر

وزير التعمير ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير المدنية	وزير الرياسة والتعليم
أمين الحسيني	حسن الكايد	يحيى الصباغ

وزير الزراعة	وزير الصحة	وزير الاشغال العامة
كامل عي الدين	صالح برقسان	عبد اللطيف العنتاوي

نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٤

نظام تشكيل المجالس الطائفية المحلية

صادر بموجب المادة ١٤ (ب) من قانون بطريركية الروم الارثوذكس المقدسية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨

○○○○

بمادة ١ - الاسم : يسمى هذا النظام (نظام تشكيل المجالس الطائفية المحلية لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - تشكيل المجالس المحلية : تشكل مجالس طائفية محلية في الاماكن التالية من المملكة الاردنية الهاشمية حسب المادة (١٦) أ من القانون المذكور .

١ - القدس

٢ - بيت لحم

٣ - بيت جالا

٤ - بيت ساحور

٥ - رام الله

٦ - نابلس

٧ - الطيبة

٨ - جفنا

٩ - بير زيت

١٠ - عمان

١١ - الزرقاء

١٢ - السلط

١٣ - مادبا

١٤ - الكرك

١٥ - اربد

١٦ - الحصن

١٧ - عجلون

١٨ - الفحيص

وفي اي مكان اخر يوجد فيه طائفة الروم الارثوذكس بناء على طلب الطائفة في ذلك المكان وبعد موافقة المجلس المختلط :

المادة ٣ - كيفية تكوين المجالس : أ - يؤلف كل مجلس محلي من أعضاء أرثوذكسيين مسجلين في سجل الطائفة الأرثوذكسية وغير مسجلين لدى طائفة أخرى ، على ألا يقل عددهم عن الخمسة ولا يزيد عن التسعة أعضاء ، وعلى ألا يقل عمر أحدهم عن الثلاثين عاماً ، والا يكون فاقداً لحقوقه المدنية ، وتكون خدماته مجانية .

ب - دورة المجلس ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو لأكثر من دورة .

المادة ٤ - مؤهلات الناخب : يحق لكل مسجل في سجل الطائفة الأرثوذكسية ، بشرط أن لا يكون مسجلاً لدى غيرها من الطوائف ، والذي تجاوز الثامنة عشر سنة من عمره ويقع في مركز المجلس المحلي ، وإذا لم يكن فاقداً لحقوقه المدنية ، أن يشترك بانتخاب أعضاء المجلس المحلي .

المادة ٥ - الكهنة ممنوعون من ترشيح أنفسهم : لا يحق لكهنة الطائفة الترشيح لعضوية المجلس المحلي .

المادة ٦ - الانتخابات بإشراف اللجنة : يجري انتخاب أعضاء المجلس المحلي تحت إشراف لجنة يعينها المجلس المختلط ، على أن يتم انتخاب الهيئة الجديدة قبل انتهاء الدورة بشهر واحد على الأقل .

المادة ٧ - لوائح الناخبين : تحضر لوائح جميع الناخبين وتعلق على أبواب الكنائس لمدة أسبوعين للاعتراض والتشجيع ولتضم اسم كل من يحق له ذلك بطلبه . وبعد انقضاء الأسبوعين ، تدرس اللجنة المعنية هذه الاعتراضات ، وبعد البت بها تصبح نهائية .

المادة ٨ - كيفية الترشيح : يجري الترشيح لكل عضو من قبل أربعة ناخبين كتابة ، وعلى أن يوقع المرشح الورقة المضممة ترشيحه ولا يحق للناخب أن يوقع أكثر من ورقة ترشيح واحدة ، وتقدم ورقة الترشيح للهيئة المشرفة على الانتخاب وتعلق اللوائح المضممة أسماء المرشحين على أبواب الكنائس لمدة أسبوعين . وإذا تقدم أي اعتراض على تلك اللوائح تدرس اللجنة وتبت فيه قبل نهاية الأسبوع الثالث من تعليق اللائحة ويكون قرارها قطعياً وعلى اللجنة أن تعلن زمان ومكان الاقتراع خلال عشرة أيام من انتهائها من النظر بالاعتراضات .

المادة ٩ - قانونية الانتخاب : يعتبر الانتخاب قانونياً مهماً بلغ عدد المشتركين فيه .

المادة ١٠ - الفائزون يشكلون المجلس : الأشخاص الفائزون على أعلى عدد من الأصوات بالتسلسل يشكلون المجلس المحلي ، وفي حالة تساوي أصوات تجرى القرعة .

المادة ١١ - تعبئة المقعد الشاغر : في حالة شغور أي مقعد في المجلس يملأه الشخص الذي حصل على أكثر الأصوات بالتسلسل بعد من كان يشغل المقعد الشاغر عند الاقتراع ، وإذا لم يتوفر ذلك ، فيجري ملأ المقعد بطريق الانتخاب كما هو مبين آنفاً . ويشترط في جميع الحالات أن تنتهي عضوية العضو الجديد بانتهاء الدورة .

المادة ١٢ - رفع النتائج للمجلس المختلط : ترفع النتائج الانتخابية إلى المجلس المختلط للمصادقة عليها ، وإذا وجدت هناك اعتراضات على هذه الانتخابات تقدم إلى المجلس المختلط خلال أسبوع ، وعلى المجلس أن يفصل في هذه الاعتراضات ويبت في أمر الانتخابات نهائياً خلال عشرة أيام ، فإذا أقرها يبلغ المجلس المحلي بذلك .

المادة ١٣ - توزيع أعمال المجلس المحلي : ينتخب المجلس المحلي من بين أعضائه رئيساً ، ونائباً للرئيس وأميناً للسر ، وأميناً للصندوق ويبلغ المجلس المختلط بذلك كتابة .

المادة ١٤ - صلاحيات وواجبات المجلس المحلي : - يكون لكل من المجالس الطائفية المحلية الصلاحيات والواجبات بموجب الفقرتين (أ) و (ب) من المادة ١٧ - المتعلقة بالكنائس ، والمدارس والأعمال الخيرية كما يلي :

أ - الكنائس : يشترك المجلس المحلي الطائفي مع اللجنة المختصة المعنية مسبقاً قبل المجلس المختلط في الإشراف على إصلاحات الكنائس وتأثيثها ، وزيتها وشراء الأواني الكنسية اللازمة وغيرها ، طالما أنه سيجري الصرف على ذلك كله من أقلام الموازنة المبينة من قبل المجلس المختلط .

ب - المدارس : يشترك المجلس المحلي الطائفي مع أعضاء اللجنة المدرسية المختلطة بالمناظرة على المدارس ويتعاون معها في المسائل التابعة للمجلس المختلط والمتعلقة بإنشاء أي بناء مدرسي في منطقته ، أو توسيع البناء المدرسي الموجود ، وفي إصلاحات وتأثيث المدارس وصيانة الأثاث الموجود فيها . أما في حالة تعيين أو إقالة أو تبديل الهيئة التدريسية ، فإن صلاحية المجلس الطائفي المحلي تنحصر في تقديم التوصية اللازمة بشأن الشخص أو الأشخاص الذين ستعرض أسماؤهم على المجلس المختلط من قبل اللجنة المدرسية المختلطة بالاشتراك مع المجلس الطائفي المحلي لاتخاذ القرار الأخير بشأنهم .

ج - مساعدات الفقراء : يوزع المجلس الطائفي المحلي على المحتاجين من أبناء الطائفة الذين يثبت فقرهم المساعدة المناسبة من المبلغ الذي سيقرر ضمن إمكانيات الميزانية من قبل البطريرك في المجلس ، أو الذي سيوضع تحت تصرفه من أي شخص آخر لهذه الغاية ، أو خلافها . ويقدم قائمة بأسماء المحتاجين الذين وزعت عليهم هذه المساعدات مع الإيصالات الثبوتية . أما المجلس الطائفي المحلي في القدس فسيأخذ أيضاً المبلغ المخصص له والذي سيتصرف به بموجب المادة (٧) أ من القانون .

المادة ١٥ - اجتماعات المجلس المحلي : على كل مجلس طائفي محلي أن يجتمع على الأقل مرة واحدة كل أسبوعين وأن يدون في سجل خاص وقائع جلساته ، وجميع القرارات الذي يتخذها ، وتتخذ القرارات بالأكثريّة وفي حالة وقوع خلاف بين أعضائه ، أو بين المجلس المحلي وبين اللجان المختصة المنبثقة عن المجلس المختلط بشأن الأمور ، والواجبات والالتزامات التي تناط بهم من قبل المجلس المختلط ، فيجب عرض هذا الخلاف على المجلس المختلط في أقرب وقت ممكن للبت به بصورة قطعية .

المادة ١٦ - التقرير السنوي للمجلس : يقتضي على كل مجلس طائفي محلي أن يقدم تقريراً شاملاً إلى المجلس المختلط عن أعماله ، وكشفاً عن حساباته وموازنته مرة في كل سنة في شهر تموز من كل عام .

هذا من الأعمال

نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤

نظام انتخاب أعضاء المجلس المختلط العلمانيين

صادر بموجب المادة - ١٤ - أ - من قانون بطريركية الروم الارثوذكس المقدسية رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٨ :

○○○○

المادة ١ - الاسم : يسمى هذا النظام (نظام انتخاب أعضاء المجلس المختلط العلمانيين لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعيين اللجان : يعين المجلس المختلط القائم في البطريركية لجنة انتخابية ، ويعين رئيساً لها من بين أعضائها في كل منطقة من المناطق التابعة للكرسي البطريركي الاورشليمي والوجود في المملكة الاردنية الهاشمية لاجل القيام بالترتيبات اللازمة المتعلقة بانتخاب الاعضاء العلمانيين للمجلس المختلط .

المادة ٣ - المناطق الانتخابية : ايفاء للغاية المذكورة بالمادة (٢) من هذا النظام تقسم المملكة الى المناطق الانتخابية التالية :-

- ١ - مدينة القدس ويمثلها في المجلس المختلط عضوان .
- ٢ - منطقة تشمل بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ويمثلها في المجلس المختلط عضو واحد .
- ٣ - منطقة تشمل رام الله ونابلس والقرى الملحقة بتلك المدن ويمثلها في المجلس المختلط عضو واحد .
- ٤ - منطقة تشمل عمان والزرقاء ويمثلها في المجلس المختلط عضو واحد .
- ٥ - منطقة تشمل السلط والفحيص والرميمين وصافوط ويمثلها في المجلس المختلط عضو واحد .
- ٦ - منطقة تشمل الكرك ومادبا والقرى الملحقة بتلك المدن ويمثلها في المجلس المختلط عضو واحد .
- ٧ - منطقة تشمل عجلون والحصن واربدو والقرى الملحقة بتلك المدن ويمثلها في المجلس المختلط عضو واحد .

المادة ٤ - مدة عضوية المجلس : تكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات ، على ان تجري الانتخابات خلال ثلاثة اشهر قبل انتهاء مدة المجلس لكي يتمكن المجلس الجديد من استلام عمله لدى نهاية مدة المجلس السابق ، على انه اذا كانت هناك اسباب قاهرة تحول دون الانتخاب ، فيتم اجراؤه خلال الثلاثة اشهر التي تلي انتهاء مدة المجلس السابق ، وفي هذه الحالة يستمر المجلس القديم في ممارسة عمله الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد .

المادة ٥ - مؤهلات الناخبين والمنتخبين

أ - يحق للأشخاص الحائزين للصفات التالية الاشتراك بالانتخاب :-

- ١ - كل ذكر مسجل في سجلات الطائفة الارثوذكسية وغير مسجل لدى أية طائفة اخرى .
- ٢ - ان يكون اردني الجنسية . و
- ٣ - غير فاقد للاهلية القانونية . و
- ٤ - اتم السنة الحادية والعشرين من عمره .

ب - لكل من اتم الحادية والثلاثين من عمره ، وكان غير امي ، وغير محكوم بجريمة اخلاقية ، وذلك بالاضافة لحيازته للمؤهلات المذكورة بالفقرة ١ - ٣ من البند (أ) من هذه المادة أن يرشح نفسه للانتخابات .

المادة ٦ - اعداد السجل : تقوم اللجان المعنية بموجب المادة الثانية من هذا النظام باعداد سجل الناخبين .

المادة ٧ - تعاقب السجل : لدى الفراغ من اعداد سجل الناخبين ، تقوم اللجنة الانتخابية المختصة بتعليقه على ابواب الكنائس الارثوذكسية ، أو في اية محلات أخرى تعينها اللجنة ويعلن في الصحف المحلية زمان ومكان تعاقب السجل .

المادة ٨ - حق الاعتراض على السجل : يحق لكل شخص يدعي ان له حق الانتخاب ان يعترض على السجل لعدم ادراج اسمه فيه ، كما يحق لكل شخص ادراج اسمه بالسجل ان يعترض على ادراج أي شخص آخر فيه بصورة غير قانونية ، ويقدم الاعتراض الى اللجنة الانتخابية خلال مدة اسبوع من تاريخ تعليق السجل ، وعلى اللجنة ان تفصل في مثل هذه الاعتراضات خلال خمسة أيام من انتهاء مدة الاعتراض .

المادة ٩ - استئناف قرار اللجنة : يحق لمقدم الادعاء او الاعتراض ، او المعارض عليه ، ان يستأنف القرار الذي تصدره اللجنة الانتخابية خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغه ذلك القرار ، الى المجلس المختلط القائم بصفته لجنة استئنافية ، ويتوجب على المجلس المختلط ان يصدر قراره خلال اثني عشر يوما ويكون القرار قطعيًا وغير قابل للطعن .

المادة ١٠ - تعيين مكان وزمان الاقتراع : يعين المجلس المختلط بعد مضي مدة الاستئناف مكان وزمان الاقتراع في كل منطقة من مناطق الانتخاب ، ويعلن عن ذلك في الصحف المحلية :

المادة ١١ - استمرار العضوية اذا تعذر الانتخاب : اذا اعترض سير الانتخابات اسباب قاهرة في اية منطقة كانت ، وحالت دون اجراء الانتخابات يبقى العضو الممثل لتلك المنطقة في عضوية المجلس ، الى ان تتم الانتخابات في تلك المنطقة .

المادة ١٢ - الترشيح : يتم ترشيح الاعضاء العلمانيين للمجلس المختلط بتسليم ورقة الترشيح موقعة من ستة اشخاص من الناخبين المدرجة اسمائهم في سجل الناخبين الى اللجنة الانتخابية ، وذلك قبل موعد الاقتراع بسبعة أيام على الاقل ، وكل ورقة ترشيح تقدم بعد ذلك تعتبر لاغية وباطلة .

المادة ١٣ - الفوز بالترشيح : اذا لم يتقدم للترشيح عدد من الاشخاص يزيد عن عدد اعضاء المجلس المختلط لتلك المنطقة فيعتبر ذلك المرشح فائزاً بالترشيح .

المادة ١٤ - التامين : يترتب على كل مرشح ان يدفع اللجنة الانتخابية تأميناً قدره خمسة وعشرون ديناراً اردنياً ويرد هذا المبلغ اليه في الاحوال التالية :-

- أ - اذا فاز بعضوية المجلس المختلط ، او
- ب - اذا حصل على ما لا يقل عن ١٥٪ من مجموع الاصوات المعطاة بصورة قانونية في الاقتراع ، او
- ج - اذا تقدم قبل التاريخ المعين للاقتراع ، بكتاب موجه الى اللجنة الانتخابية معلناً انسحابه من الترشيح .

هذا من أصل

المادة ١٥ - اعلان تاريخ الاقتراع ومكانه واسماء المرشحين : يعلن المجلس المختلط قبل التاريخ المقرر للاقتراع بسبعة ايام :

- أ - التاريخ المحدد للاقتراع .
- ب - اسماء المرشحين للانتخاب .
- ج - موقع مركز الانتخاب .
- د - الساعات التي تكون فيها مراكز الانتخاب مفتوحة .

المادة ١٦ - تعيين رقيب : يعين المجلس المختلط بتوصية من اللجنة الانتخابية رقيباً في كل مركز من مراكز الانتخاب ليتولى الاشراف على عملية الاقتراع والحفاظة على النظام ويساعده رجال الامن في ذلك :

المادة ١٧ - صناديق الاقتراع : تزود اللجنة الانتخابية كل مركز من مراكز الانتخاب :

- أ - بصندوق اقتراع واحد او اكثر صادر عن المجلس المختلط .
- ب - بنسختين من سجل الناخبين .
- ج - بعدد كاف من اوراق الاقتراع صادرة من قبل المجلس المختلط .

المادة ١٨ - اوقات الاقتراع : يجري الاقتراع خلال الاوقات التي تحدد في الاعلان الصادر بموجب المادة (١٥) من هذا النظام ، ويجوز تمديد الاوقات لمدة اربع ساعات فقط من يوم الاقتراع ذاته اذا كانت هناك اسباب تبرر ذلك وتقرها اللجنة .

المادة ١٩ - اقفال الصناديق وختمها : قبل البدء والشروع في عملية الاقتراع ، تعرض صناديق الاقتراع مفتوحة على المرشحين او ممثليهم ليتأكدوا انها خالية ، ثم تقفل وتختتم من قبل الرقيب .

المادة ٢٠ - واجبات الرقيب : عند حضور الناخب لمركز الاقتراع يسأله الرقيب عن اسمه وعنوانه ويتأكد الرقيب من وجود اسمه في سجل الناخبين ويؤشر عليه ، ويسلم للناخب ورقة الاقتراع .

المادة ٢١ - التصويت : أ - يدون الناخب اسم المرشح او المرشحين في ورقة الاقتراع ويضعها في صندوق الاقتراع فاذا كتب اسماء على ورقة الاقتراع اكثر ممن يجوز انتخابهم تقبل اسماء المرشحين المحررة اسمائهم ابتداء من اول اسم الى العدد الذي يحق له انتخابه .

ب - اذا كان احد الناخبين لا يحسن القراءة والكتابة او عاجز عن الكتابة لفقد بصره ، او لاي سبب آخر يحق له ان يكلف اي شخص يختاره لكتابة اسم المرشح الذي يرغب باختياره ، وعلى هذا الشخص ان يوقع على ورقة الاقتراع دلالة على انه ملأها بناء على طلب الناخب :

المادة ٢٢ - اقفال الصناديق : لدى الانتهاء من عملية الاقتراع ، يقوم الرقيب باغلاق فتحات صناديق الاقتراع بحضور المرشحين او وكلائهم ، ويختمها ويسلمها حالاً الى اللجنة الانتخابية .

المادة ٢٣ - فرز الاصوات : تشرع اللجنة الانتخابية في فرز الاصوات واحصائها بحضور المرشحين او وكلائهم ، على ان يتم الفرز في جلسة واحدة فقط .

المادة ٢٤ - تنظيم ضبط نتيجة الانتخابات : تنظم اللجنة الانتخابية في كل منطقة ضابطاً بعدد الذين مارسوا حقهم الانتخابي وعدد الاصوات التي نالها كل مرشح ، توقفة وترفعه الى المجلس المختلط الذي بدوره يعلن نتائج الانتخابات في الصحف .

المادة ٢٥ - تمثيل المنطقة : أ - يكون الفائز الاول في كل منطقة العضو المنتخب في المجلس المختلط لتلك المنطقة وفي القدس الفائزان الاولان ، واذا تساوت الاصوات بين مرشحين ، تجرى القرعة بينهما بحضور اللجنة الانتخابية .

ب - في حالة شغور مركز في المجلس المختلط ، يعتبر الشخص الذي يلي ذلك الشخص في عدد الاصوات الانتخابية في منطقته عضواً في المجلس المختلط للمدة المتبقية .

نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤

النظام الداخلي للمجلس المختلط للروم الارثوذكس

صادر بموجب المادة ١٤ من قانون بطريركية الروم الارثوذكس المقدسية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - الاسم : يسمى هذا النظام (النظام الداخلي للمجلس المختلط للروم الارثوذكس لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اصطلاحات : تعني عبارة « المجلس المختلط » حينها وردت بهذا النظام المجلس المنصوص عنه بالمادة (١٠) من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ .

وتعني عبارته « الاعضاء العلمانيين » الاعضاء المنتخبون بموجب نظام انتخاب الاعضاء العلمانيين للمجلس المختلط لسنة ١٩٦٤ .

المادة ٣ - مكان انعقاد المجلس : يعقد المجلس المختلط جاساته في القدس دوماً في مكاتبه الخاصة .

المادة ٤ - طريقة عقد الجلسات : يعقد المجلس المختلط لجلساته العادية بصورة منتظمة مرة كل اسبوعين ، وفوق العادة كلما اقتضت الحاجة لذلك ، وتعقد الاخيرة بدعوة من الرئيس بالاشتراك مع نائبيه العلماني ، وبناء على طلب خطي او برقي يقدمه ثلاثة اعضاء للرئيس ونائبيه ، اللذين يتكلمهما امر عقد الجلسة وتحديد موعدها .

المادة ٥ - فقدان العضوية : اذا تغيب احد الاعضاء عن حضور الجلسات ثلاث مرات متتالية بدون عذر شرعي يفقد عضويته .

المادة ٦ - تزويد الاعضاء بجدول الاعمال : يحضر جدول الاعمال بموافقة رئيس المجلس ونائبيه العلماني في مكتب المجلس المختلط ويرسل مع وقائع الجلسة العادية السابقة لكل عضو قبل عقد كل جلسة بخمسة ايام .

المادة ٧ - افتتاح الجلسة : جند توفر النصاب القانوني وفقاً للمادة (١٠) الفقرة ٢ من القانون ، تفتتح الجلسة بتوقيع سجل محاضر الجلسات التي ووفق عليها سابقاً ، ثم قراءة وقائع الجلسة السابقة والموافقة عليها نهائياً ، السير حسب جدول الاعمال .

هذا من المجلد

المادة ٨ - تأجيل الاجتماع : اذا لم يتوفر النصاب القانوني للاجتماع بعد انقضاء ساعة على الموعد المحدد ، يقرر الاعضاء الحاضرون موعد الاجتماع المقبل .

المادة ٩ - تسجيل الرأي المخالف : يحق لكل عضو يخالف في اي موضوع ان يطلب تسجيل رأيه في وقائع الجلسة .

المادة ١٠ - تدوين محاضر الجلسات : تدون وقائع الجلسات في سجل خاص باللغتين العربية واليونانية اللتين سيكون لهما نفس الاعتبار والتقدير ، وتذيل الوقائع بتواقيع الاعضاء ، واذا حصل اي التباس في تفسير نص ما يعود امر التفسير الصحيح للمجلس .

المادة ١١ - ادارة الجلسات : يفتح الجلسة ويديرها ويختتمها الرئيس ، واليه توجه الاسئلة والاعتراضات - وفي حالة غيابه يقوم بذلك من ينوبه الرئيس من الاعضاء الكليديكيين . وتجرى المناقشات في الجلسة بكل لياقة . واذا بدر من احد الاعضاء اي عمل مخل بالنظام ، او مسيء لاداب الجلسة ، فللرئيس ان يطلب اليه الانصياع للنظام ، كما يحق للرئيس حل الجلسة اذا رأى ضرورة ذلك .

المادة ١٢ - السنة المالية : تبدأ السنة المالية للمجلس في اول شهر ايلول الشرقي ، وتنتهي في آخر شهر آب من السنة التالية تباعا للسنة البطريركية المالية .

المادة ١٣ - عرض الموازنة البطريركية للاطلاع : يعرض البطريرك في المجلس الموازنة السنوية العمامة البطريركية للاطلاع عليها والنظر فيها عملا باحكام المادة (٢٠) من قانون البطريركية في مواعيد اقضاء اخر شهر تموز الشرقي .

المادة ١٤ - موازنة المجلس : ينظم المجلس المختلط موازنة سنوية بالمبالغ التي توضع تحت تصرفه من حصته من ميزانية البطريركية طبقا للمادة ٧ من قانون البطريركية ، وبأية مبالغ اخرى ترد اليه .

المادة ١٥ - اللجان وتواصيها : يحق للمجلس المختلط ان يعين من بين اعضائه لجنا للشؤون المالية ، والتربية والكنيسة وللشؤون الاخرى الخاضعة لصلاحياته وفقا للقانون . وعلى هذه اللجان ان ترفع توصيها في الامور المؤكولة اليها الى المجلس ببيته الكاملة ولا تعتبر توصيها ملزمة الا اذا وافق المجلس عليها .

المادة ١٦ - عطلة المجلس : لا تعقد جلسات المجلس الاعتيادية خلال الاحياد الدينية والرسومية ، او خلال المدة الواقعة بين ٢٨ كانون الاول الغربي و٢٨ كانون الثاني الغربي من السنة التالية بمناسبة اعياد الميلاد المجيد ، ورأس السنة الجديدة ، والظهور الالهي (النفاس) او خلال الاسبوعين السابقين ، والاسبوعين اللاحقين لعيد الفصح المجيد . ويجوز للمجلس ان يقرر تعطيل جلساته الاعتيادية مدة شهر اثناء فصل الصيف حسب اراء مناسبة .

المادة ١٧ - ختام المجلس : يكون للمجلس ختام خاص باللغتين العربية واليونانية يحفظ في مكتب المجلس ويحمل العبارة التالية :

المجلس المختلط للروم الارثوذكس

القدس ١٩٥٨

١٩٥٨

نح محمد بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٢٩) من قانون الجامعة الاردنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٤ .

نأمر بوضع النظامين التاليين : -

١ - نظام موظفي الجامعة الاردنية لسنة ١٩٦٤ .

٢ - نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي الجامعة الاردنية لسنة ١٩٦٤ .

١٩٦٤/٤/١٩

محمد بن طرول

وزير المواصلات عبد المجيد مرتضى	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع عبد القادر الصالح	وزير الداخلية صالح الخجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام بالوكالة حسين بن ناصر
---------------------------------------	--	----------------------------------	--

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتمير ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة امين الحسيني	وزير العدلية حسن الكايد	وزير التربية والتعليم بشير الصباغ
--	-------------------------------	---

وزير الزراعة كامل محي الدين	وزير الصحة	وزير الاشغال العامة ووزير المالية بالوكالة عبد اللطيف العنتاوي
-----------------------------------	---------------	--

هذا من المجلد

نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٤

نظام موظفي الجامعة الاردنية

الفصل الاول

التعريفات

○○○○○

الجريدة الرسمية

رقم العدد
تاريخه

المادة ١ - يسمى هذا النظام «نظام موظفي الجامعة الاردنية» ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على جميع موظفي الجامعة الاردنية باستثناء اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية.

المادة ٣ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك: -
تعني كلمة «الجامعة» الجامعة الاردنية.

وتعني عبارة «مجلس الأمناء» مجلس أمناء الجامعة الاردنية.

وتعني عبارة «مجلس الجامعة» مجلس الجامعة الاردنية.

وتعني كلمة «الرئيس» رئيس الجامعة الاردنية.

وتعني كلمة «العميد» عميد الكلية المختصة من كليات الجامعة الاردنية.

وتعني كلمة «الامين العام» الامين العام للجامعة الاردنية.

وتعني كلمة «موظف» كل موظف او مستخدم في الجامعة الاردنية باستثناء اعضاء الهيئة التدريسية الذين يخضعون لأحكام المواد المنصوص عليها في الفصل الثامن فقط من هذا النظام.

الفصل الثاني

فئات الموظفين ودرجاتهم

المادة ١٢ - (أ) يقسم الموظفون الى الفئات التالية: -

١ - الموظفون المصنفون.

٢ - الموظفون غير المصنفين.

٣ - الموظفون الممارسون للخدمة في الجامعة.

٤ - الموظفون بعقود.

(ب) تقسم درجات الموظفين المصنفين الى خمس درجات وذخيرة خاصة.

المادة ٥ - يقسم الموظفون المصنفون الى:

١ - موظفي الصنف الاول.

٢ - موظفي الصنف الثاني.

المادة ٦ - موظفو الصنف الاول هم الذين يشغلون إحدى الدرجات التالية:

الدرجة الخاصة	أدنى مربوط الدرجة	أعلى مربوط الدرجة	الزيادة السنوية
الدرجة الأولى	١١٤	١٥٠	٤
الدرجة الثانية	٨٣	١١٠	٣
الدرجة الثالثة	٦٢	٨٠	٢
	٤٢	٦٠	٢

المادة ٧ - موظفو الصنف الثاني هم الذين يشغلون إحدى الدرجتين التاليتين:

الدرجة الرابعة	أدنى مربوط الدرجة	أعلى مربوط الدرجة	الزيادة السنوية
الدرجة الخامسة	٣١	٤٠	١
	٢١	٣٠	١

المادة ٨ - الموظفون غير المصنفين هم الذين يعينون برواتب شهرية مقطوعة في وظائف غير مصنفة حسب تحدده الموازنة السنوية.

المادة ٩ - يجوز تخصيص ومنح علاوة غلاء معيشة للموظفين المصنفين وغير المصنفين حين تقتضي الظروف ذلك، بقرار من مجلس الأمناء وبالفئات التي يحددها هذا المجلس.

المادة ١٠ - تدفع للموظفين المستعاريين الرواتب التي تقاضوها في وظائفهم الاصلية، ويجوز منح هؤلاء الموظفين علاوة اعارة يعين مقدارها مجلس الأمناء.

المادة ١١ - تعين مرتبات الموظفين بعقود، وشروط استخدامهم في نصوص العقد في كل حالة.

الفصل الثالث

التعيين

المادة ١٢ - (أ) يشترط لتعيين الموظف ان يكون:

١ - اردنياً.

٢ - قد اكمل السابعة عشرة من عمره، وثبتت سن الموظف عند التعيين بشهادة الولادة، وفي الاحوال التي لا يتيسر فيها الحصول على شهادة الولادة يقدر عمره من قبل الهيئات الرسمية المختصة.

٣ - خالياً من الامراض المعدية والمسنن الامراض والاعاقات الجسمية والعقلية بموجب قرار من المراجع الطبية الرسمية المختصة وان يحتل التمتع الطبي المقرر بموجب نظام المراجعة الطبية.

٤ - حسن السيلوك والتمتع باللياقة البدنية.

٥ - متمتعاً بحقوقه المدنية وغير محكوم عليه بجناية او جريمة خلقية حلة بالشرف كالسرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة وما شابه ذلك من الجرائم الخلقية .

٦ - حائزاً على الشهادات العامة والمؤهلات المطلوب توافرها لاشتغال الوظيفة .

(ب) على كل موظف ، قبل صدور قرار تعيينه ، ان يقدم للامين العام شهادة الولادة او شهادة تقدير السن والشهادات العلمية وشهادات الخبرة والخدمة الخاصة به وكذلك جميع المستندات والوثائق المطلوبة لتعيينه . ويحفظ للامين العام جميع هذه الشهادات والمستندات والوثائق في الاضبار الخاصة بالموظف .

المادة ١٣ - يدون عمر الموظف في قرار تعيينه لأول مرة .

المادة ١٤ - يحسب عمر الموظف وسنوات خدمته وحساب المدد الاخرى المنصوص عليها في هذا النظام على اساس التقويم الشمسي .

المادة ١٥ - اذا وجد من الضروري ان تتوافر شروط اخرى في المرشحين لملء نوع معين من الوظائف فلمجلس الجامعة ان يقرر تلك الشروط الاخرى بناء على تنسيب من العميد المختص او الامين العام .

المادة ١٦ - تراعى في التعيين القواعد التالية :

أ - لا يجوز تعيين الطالب الا في وظيفة شاغرة في الملاك ومردود لها مخصصات في الموازنة السنوية .

ب - لا يجوز ان يكون التعيين مفعول رجعي .

ج - لا يجوز تعيين الموظف بمرتبة يزيد على احدى مربوط الدرجة الا بقرار من مجلس الجامعة .

د - ترتبط الدرجة بالوظيفة ، الا في الحالات التي يقرر فيها مجلس الجامعة بالنسبة الى ظروف الترقية تعيين الطالب في درجة ادى . ومتى عين الموظف في درجة ما فلا يجوز تنزيل درجته الا بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ١٧ - يجب لاعتناء الشهادات العلمية الاجنبية ان تكون تلك الشهادات من المستوى الذي يحول حاملها العمل في البلاد التابع لها المعهد الذي منح الشهادة .

المادة ١٨ - مجلس الجامعة هو المرجع المختص بمعادلة الشهادات وتقدير مستواها العلمي .

المادة ١٩ - قبل النظر في ملء وظيفة شاغرة يعلن عنها عند الاقتضاء بوسائل الاعلان العادية وتقدم الطلبات الى الرئيس وفق شروط الاعلان عنها .

المادة ٢٠ - يجوز عقد امتحان مسابقة لطالبي وظيفة ما في المواد والطريقة التي يقررها مجلس الجامعة .

المادة ٢١ - يجري تعيين الموظفين على النحو التالي :

أ - يعين الامين العام بقرار من مجلس الامناء بناء على تنسيب الرئيس ويصدر التعيين من الرئيس .

ب - يعين موظفو الصنف الاول الآخرون بقرار من مجلس الجامعة بناء على تنسيب لجنة مكونة من الرئيس والعميد المختص والامين العام ويصدر التعيين من الرئيس .

ج - يعين موظفو الصنف الثاني بقرار من الرئيس بناء على تنسيب لجنة مكونة من العميد المختص والامين العام وموظف من الصنف الاول يختاره الرئيس ويصدر التعيين من الرئيس .

د - يعين الموظفون غير المصنفين بقرار من الامين العام بناء على تنسيب لجنة مكونة من ثلاثة من موظفي الصنف الاول يختارهم الرئيس ، ويصدر التعيين من الامين العام .

المادة ٢٢ - يتبع في طريقة تعيين الموظفين بعقود والموظفين المستعاريين ما يتبع في تعيين نظرائهم الموظفين المصنفين من ذوي المرتبات المماثلة .

المادة ٢٣ - أ - لا يجوز ان يعين اصحاب المؤهلات المبينة اذناه في الوظائف المصنفة بدرجات ورواتب تزيد على الدرجات والرواتب المبينة فيما يلي

١ - حامل شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها ادى مربوط الدرجة الخامسة

٢ - خريج المدارس التي دراستها سنتان بعد الدراسة الثانوية العامة ادى مربوط الدرجة الرابعة .

٣ - خريج الكليات العالية الذي يحمل شهادة (بكالوريوس علوم) او ليسانس معترف بها او ما يعادلها ، او خريج الكليات التي مدة الدراسة فيها اربع سنوات بعد الدراسة الثانوية العامة - ادى مربوط الدرجة الثالثة .

٤ - خريج الكليات العالية الذي يحمل شهادة (استاذ علوم) او ماجستير ادب او ما يعادلها ، بعد حصوله على شهادة (بكالوريوس علوم) او ليسانس الوارد ذكرها في الفقرة (٣) السابقة راتب السنة الخامسة من الدرجة الثالثة .

٥ - حامل شهادة (الدكتوراه) علاوة على الشهادة المبينة في الفقرة (٣) السابقة - راتب السنة السادسة من الدرجة الثانية .

ب - يؤخذ بعين الاعتبار ، عند تعيين الموظف في درجة ما ، مقدار ما له من الخبرة في العمل المختص والخبرة العامة من حيث استحقاقه زيادة الراتب المحدد في الفقرة (أ) .

ج - في حالة عدم وجود وظيفة شاغرة من الدرجة التي يستحقها الموظف بموجب اي بند من بنود الفقرة (أ) السابقة يجوز ان يعين في اهل مربوط الدرجة الا ادى مباشرة ، على ان يكون له حق الاولوية في الترفيع للدرجة التي يستحقها عند شغور اول وظيفة بتلك الدرجة اذا قدر عمله بدرجة جيد فما فوق . وتعتبر اقدميته في درجته الجديدة من تاريخ ترفيعه اليها .

المادة ٢٤ - أ - عند تعيين الموظف لأول مرة يكون تحت التجربة لمدة سنة واحدة في خدمة فعالية اذا كان من موظفي الصنف الثاني ولمدة سنتين في خدمة فعالية اذا كان من موظفي الصنف الاول

ب - يجوز ان يستغنى عن الموظف في اي وقت خلال مدة التجربة دون الحاجة لبيان الاسباب ، وعند انتهاء هذه المدة يثبت الموظف في وظيفته بقرار من الرئيس بناء على تنسيب العميد المختص والامين العام اذا كان من موظفي الصنف الثاني ، وبقرار من مجلس الجامعة بناء على تنسيب الرئيس اذا كان من موظفي الصنف الاول . ويصدر قرار التثبيت في جميع هذه الحالات من الرئيس . اما الامين العام فيثبت بقرار من مجلس الامناء بناء على تنسيب الرئيس . ويصدر التثبيت في هذه الحالة ايضاً من الرئيس .

هذا من الأعمال

ج - إذا أعيد إلى الخدمة موظف استقال أو الغيت وظيفته قبل انتهاء مدة تجربته فيجب أن يعين تحت التجربة مجدداً ، ولا يجوز منحه راتباً أكثر من راتبه السابق إلا بمقتضى احكام هذا النظام .
د - عندما يثبت الموظف في الخدمة الدائمة تحسب مدة التجربة من تلك الخدمة .

مادة ٢٥ - يجوز تعيين موظفين غير اردنيين اذا تعلد وجود اردنيين تتوافر فيهم الكفاءة الفنية او الاختصاصية المطلوبة .

الفصل الرابع الترقية

المادة ٢٦ - يتم ترقية الموظفين بنفس الاسلوب المقرر لتعيين كل حسب فئته ، وفق ما جاء في المادة ٢١

المادة ٢٧ - تراعى في ترقية الموظفين القواعد التالية :

أ - لا يرفع الموظف الا الى درجة شاغرة :

ب - يرفع الموظف درجة درجة ، والى ادى مربوط الدرجة الاعلى ، الا اذا توافرت فيه المؤهلات العلمية التي تؤهله لاستيفاء أكثر من ادى مربوط الدرجة حسباً هو منصوص عليه في المادة (٢٣) (أ) من هذا النظام .

ج - لا يجوز ترقية الموظف قبل مضي اربع سنوات على الاقل على وجوده في الدرجة التي يشغلها .

المادة ٢٨ - لا يرفع الى وظيفة من الدرجة الثالثة فما فوقها الا من كان حائزاً على درجة جامعية معترف بها .

المادة ٢٩ - عند النظر في الترقية بصورة عامة تقدر كفاءات مستحقي الترقية بالنظر لمقدرة كل منهم على الانتاج في العمل والجدارة ، ثم الى اقدمية كل منهم في الدرجة الحالية ، ثم الى الاقدمية في الدرجات السابقة مع النظر الى الخبرة والمؤهلات الاخرى ، والتقارير الواردة عنهم .

المادة ٣٠ - عند تعادل الشروط المبينة في المادة (٢٩) من هذا النظام يفضل الموظف المتزوج على غير المتزوج ، والاقدم تخرجاً على الاحداث ، والاكثر سناً على الاصغر .

المادة ٣١ - يقدم الرئيس تقريراً سنوياً عن الامين العام ، ويقدم الامين العام تقارير سنوية عن رؤساء الاقسام من موظفي الدرجات الاولى والثانية والثالثة ، ويقدم هؤلاء تقارير سنوية عن رؤوسهم ، تتضمن ملاحظات وتقديرات لكفائتهم ونشاطهم . وتعرض التقارير ، في الشهر الذي يسبق موعد اعداد الموازنة من كل سنة ، على مجلس الامناء فيما يخص الامين العام ، وعلى مجلس الجامعة فيما يخص موظفي الدرجات الاولى والثانية والثالثة ، وعلى الرئيس فيما يخص موظفي الدرجتين الرابعة والخامسة ، وعلى الامين العام ان يدون ما يراه من الملاحظات على التقارير المقدمة من غيره من الموظفين مستعيناً برأي العميد المختص في كل حالة

المادة ٣٢ - تكتب هذه التقارير على النموذج الذي يقرر لهذه الغاية وتدون فيه كفاءة الموظف باحد التقديرات التالية : ممتاز ، جيد جداً ، جيد ، متوسط ، ضعيف .

المادة ٣٣ - يلتفت نظر الموظف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف الى نواحي ضعفه بكتاب يتضمن توجيهات كاذبة لتحسين حالته ومعالجة ضعفه .

المادة ٣٤ - اذا قدم عن الموظف تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف يوجه اليه انذار ، فاذا عجز عن تحسين حالته عوقب بنقله لوظيفة اخرى أو بالحسم من راتبه أو بتوقيف زيادته السنوية . فاذا قدمت عنه ثلاثة تقارير سنوية متتالية بدرجة ضعيف عوقب بتزليل الدرجة أو النزل .

المادة ٣٥ - اذا قدمت بحق موظف شكوى تستوجب احالته الى المحاكمة او الى مجلس تأديبي فلا ينظر في تربيته الا بعد صدور القرار النهائي في قضيته .

الفصل الخامس

النقل والتعيين بالوكالة والاعارة

المادة ٣٦ - ينقل الموظفون من وظيفة الى اخرى بنفس طريقة تعيينهم ، بشرط ان لا يؤدي النقل الى ان يشغل الموظف المنقول وظيفة اقل درجة من وظيفته الاصلية بموجب الملاك ، ولا يؤثر هذا النقل على اقدمية الموظف في الدرجة او حقه في الترفع .

المادة ٣٧ - يجوز تعيين الموظف وكيلاً لوظيفة أعلى من درجة وظيفته مباشرة ، وحينئذ يستوفي خمس ادى مربوط درجة الوظيفة التي عين وكيلاً لها ، ويشترط ان يمارس الوكيل اعمال الاصل بالاضافة الى عمله هو الاصل ، وان لا تقل مدة الوكالة عن شهر ولا تزيد على ستة اشهر .

المادة ٣٨ - اذا احير الموظف للخدمة خارج الجامعة تحسب له مدة الاعارة من حيث استحقاقها للزيادة السنوية او الترفع في ملاك الجامعة ، ويعود الى وظيفة معادلة لوظيفته الاصلية او الى الدرجة او الراتب اللذين يكون قد اكتسبها عند انتهاء مدة الاعارة : لكنه لا يتقاضى اى جزء من راتبه في اثناء مدة اعارته .

المادة ٣٩ - يجري تعيين بالوكالة والاعارة على نفس الاسس المقررة لتعيين الموظفين وفق المادة ٢١ ، كل حسب فئته .

الفصل السادس

واجبات الموظف

المادة ٤٠ - يجب على الموظف :

أ - ان يؤدي العمل المنوط به بدقة وامانة ونشاط ، وان يخصص جميع اوقات الدوام الرسمي لاداء واجباته الرسمية . ويحدد ساعات العمل واوقات الدوام الرسمية بأمر من الرئيس . ويجوز تكليف الموظف بالعمل علاوة على اوقات الدوام الرسمي وعلى ساعات العمل المبينة لهذا الدوام اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

ب - ان يتخذ الاوامر والتعليمات التي يصدرها اليه رؤسائه .

ج - ان يحافظ على مصالح الجامعة وان لا يتقاضى او يتهاون في اداء الواجبات الموكولة اليه ، وان يحل دون وقوع اية مخالفات للقوانين والانظمة المعمول بها ، او اى اعمال في تطبيقها .

د - ان يتصرف في ادب وكرامة في صلته برؤسائه وزملائه ومروسيه في معاملته لافراد الجمهور ، وان ينجز الاعمال المطلوبة منه على اكل وجه في اقصر وقت يحافظ على كرامة الوظيفة وحسن سمعتها .

المادة - ٤١ يحظر على الموظف

- أ - ترك العمل أو التوقف عنه لأي سبب من الأسباب دون تصريح رسمي من رئيسه .
- ب - نقل أية معلومات رسمية لنشرها في الصحف دون موافقة مرجعه المختص .
- ج - أن ينتمي إلى أي حزب من الأحزاب السياسية أو أن يتشبع له أو أن يشترك في أية مظاهرات أو اضطرابات أو أية اجتماعات حزبية أو أية دعايات انتخابية أو أن يعقد اجتماعات لانتقاد أعمال الحكومة السياسية أو أعمال الجامعة أو أن يشترك بأية صورة من الصور في إجراءات تهدف إلى إلغائها المذكورة
- د - أن يرشح نفسه لانتخابات نيابية أو بلدية إلا بعد استقالته من عمله في الجامعة .
- هـ - أن يكون محرراً للطبوعة دورية لم تكافه الجامعة بتحريرها أو أن يكون مشتركاً في إدارتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
- و - أن يوزع أية مطبوعات سياسية أو أن يوقع استعاءات تبحث في أعمال الحكومة .
- ز - أن يحتفظ لنفسه بالأصل أو بنسخة أو صورة لاية وثيقة أو ورقة من الوثائق والأوراق والمحاربات الرسمية السرية .
- ح - أن يفشي بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو صدرت بشأن سريتها تعليمات خاصة .
- ط - تعاظمي التجارة أو الصناعة أو الاشتراك بصفقات تجارية أو تولي أعمال مالية مباشرة ، أو القيام بأي عمل آخر يتعارض مع عمله الرسمي أو يؤثر بأية حال من الأحوال على قيامه بواجباته الرسمية . وفي الأحوال المشكوك في انطباق أحكام هذه الفقرة عليها يجب على الموظف أن يرفع الأمر بواسطة مرجعه إلى الرئيس لاعطاء قراره بذلك .
- ي - قبول هدايا أو اكراميات أو منح من أصحاب المصالح أو من يتسبب إليهم .
- ك - أن يقبل أي عمل مأجور خارج عن أعماله الرسمية ، إلا ما كان يتعلق بأمور خيرية أو ثقافية
- المادة ٤٢ - كل موظف يخالف أي حكم من أحكام هذا الفصل من النظام يحال إلى مجلس تأديبي لاتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه .

« الفصل السابع »

الاجازة السنوية والدراسية والعرضية

المادة ٤٣ - يستحق الموظف اجازة سنوية بموجب المواد التالية من هذا النظام . وتحسب الاجازة ابتداء من أول كانون الثاني من كل سنة على تاريخ التعيين على أن تحسب للموظف اجازة نسبية عن المدة التي تقس بين تاريخ مباشرته للعمل بعد التعيين وابتداء السنة التالية .

المادة - ٤٤ تراعى في استعمال الاجازة متطلبات العمل .

المادة - ٤٥ يستحق موظفو الصنف الاول اجازة سنوية مدتها ثلاثون يوماً عن كل سنة .

المادة - ٤٦ يستحق موظفو الصنف الثاني اجازة سنوية مدتها ٢١ يوماً عن كل سنة .

المادة - ٤٧ يستحق الموظفون بمقود اجازات مماثلة لاجازات نظرائهم المصنفين ، الا اذا نص على خلاف ذلك في عقودهم ، فيتحققونها عندئذ وفقاً لنصوص العقد .

المادة - ٤٨ يستحق الموظفون غير المصنفين والمستخدمون بمرتبات شهرية مقطوعة اجازة سنوية كما يلي .

- أ - ٢١ يوماً للموظف الذي يبلغ مجموع ما يتقاضاه من المرتب والعلاوات ٢١ دينار فأكثر في الشهر .
- ب - ١٤ يوماً للموظف الذي يقل مجموع ما يتقاضاه من المرتب والعلاوات عن ٢١ ديناراً في الشهر .

المادة - ٤٩ يستحق العمال الذين يتقاضون اجوراً يومية اجورهم عن ايام الراحة الأسبوعية والعطل الرسمية المقررة .

المادة - ٥٠ يتقاضى الموظف الهجاز مرتبه كاملاً مع العلاوات خلال مدة الاجازة .

المادة - ٥١ يستعمل الموظف اجازته السنوية دفعة واحدة ، ولكنه يستطيع ان يستعملها في مدد مجزأة اذا وافق على ذلك الرئيس بالنسبة إلى موظفي الصنف الاول او الامين العام بالنسبة إلى باقي الموظفين ، شريطة ان تسمح بذلك ظروف وظيفة الموظف الهجاز . وتحسب ايام العطل الرسمية ضمن الاجازة اذا وقعت خلالها ولا تحسب اذا جاءت قبل الاجازة او بعدها .

المادة - ٥٢ اذا طلب موظف اجازته ليستعملها دفعة واحدة ثم اكتفى باستعمال قسم منها ورجع الى عمله فلا يجوز له ان يستعمل المدة الباقية من الاجازة الا بمقتضى احكام المادة ٥١ من هذا النظام .

المادة - ٥٣ لا يجوز جمع الاجازات السنوية لأكثر من ستين .

المادة - ٥٤ يستحق الموظف الذي تنتهي خدمته في الجامعة لأي سبب كان (ما عدا العزل والاستقالة من الوظيفة) المرتبات مع العلاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيها لو بقي على رأس العمل . وتؤدي هذه المرتبات والعلاوات دفعة واحدة عند انفكاك الموظف عن العمل . واذا أعيد إلى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المذكورة لم تقطع من مرتبه المبالغ التي يكون قد استوفاهما عن المدة الباقية من الاجازة .

المادة - ٥٥ بالإضافة إلى الاجازة السنوية يمنح الموظف اذا بالتغيب عن عمله وبمرتب كاملاً مع العلاوات لمدة اسبوع في حالة زواجه .

المادة - ٥٦ لمجلس الجامعة بموافقة مجلس الامناء ان يمنح الموظف اجازة دراسية بدون مرتب حسب احكام التعليمات الخاصة بالبعثات للمدة وبالشروط التي يراها مناسبة على الاسس الآتية :

- أ - متى كان الموظف حائزاً على اختصاص معين في نواحي العمل الذي يؤديه وطلب هذا الموظف ان يمنح اجازة دراسية لتوسيع اختصاصه أو لتتبع دراسات حديثة في ذلك الاختصاص . واقتنع مجلس الجامعة بان تلك الدراسة تفيد مصلحة الجامعة .

ب - وان يشهد رئيسه المختص ان بالإمكان القيام بعمل الموظف في اثناء غيابه .

ج - وان يكون قد اكمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في خدمة متواصلة في الجامعة قبل ان يمنح الاجازة الدراسية مباشرة .

د - وان يكون حائزاً على شهادة لا تقل عن مستوى شهادة الدراسة الثانوية

هـ - وان يوقع مع الجامعة تعهداً بالخدمة فيها للمدة التي تقررها .

المادة ٥٧ - يمنح الموظفون المصفون ، في ظروف استثنائية وفي حالة عدم استحقاقهم للاجازة السنوية ، اجازة عرضية بمرتبة كامل مع العلاوات لا تتجاوز مدتها ١٤ يوماً . ويشترط في ذلك موافقة الرئيس فيما يتعلق بموظفي الصنف الاول موافقة الامين العام فيما يتعلق بغيرهم .

المادة ٥٨ - الرئيس ان يمنح للموظف الذي يريد السفر الى الحجاز بقصد اداء فريضة الحج اجازة مدتها شهر واحد بمرتبة كامل مع العلاوات بالإضافة الى الاجازة السنوية التي يستحقها الموظف ، على ان لا يتفع الموظف بهذه الاجازة الا مرة واحدة طول خدمته

لادة - ٥٩ يجب ان تكون طلبات الاجازة بجميع انواعها والاجوبة عليها خطية

المادة ٦٠ تبدأ الاجازة من يوم انفكاك الموظف عن العمل وتنتهي بنهاية اليوم السابق لعودته الى الوظيفة .

المادة ٦١ - على الموظف الحجاز ان لا يترك عمله قبل الموافقة على اجازته السنوية وابلاغه بذلك خطياً ، وان يعلم رئيسه المختص عن اليوم الذي سيغادر فيه وظيفته والمكان الذي يريد ان يقضي فيه اجازته والعنوان الذي يمكن مراسلته بواسطته واليوم الذي سيعود فيه الى العمل

المادة ٦٢ - تحدد المراجع التي لها حق منح الاجازات مدة كل اجازة ، ولا يجوز تقصيرها او تأجيلها او الغاؤها او قطعها بعد الموافقة عليها وابلاغها للموظف الا لاسباب مشروعة تقتضيها حالة العمل

المادة ٦٣ - يجوز للموظف الحجاز ان ينسحب من يشاء في قبض ممتلكاته وعلاواته التي يستحقها في اثناء وجوده في الاجازة بكتاب خطي يوافق عليه الرئيس اذا كان متعلقاً بموظف من الصنف الاول او من الامين العام اذا كان متعلقاً بموظف اخر

الفصل الثامن

الاجازة المرضية

المادة ٦٤ - الاجازة المرضية هي المدة التي يسمح فيها للموظف بالتغيب عن العمل بسبب مرضه ، بتوصية من الطبيب او اللجنة الطبية المعتمدة ، ولا تحسب هذه الاجازة من الاجازة السنوية

المادة ٦٥ - اذا زادت مدة الاجازة المرضية او زاد مجموع مدتها هذه الاجازة الممنوحة للموظف في اثناء السنة عن نصف مدة الاجازة السنوية المالية التي يخصصها فيجب ان تحسب المدة الزائدة على النصف من الاجازة السنوية المتبقية

المادة ٦٦ - اذا كان الموظف قد استعمل جميع اجازاته السنوية ، واعطي بعد ذلك اجازة مرضية ، فلا تحسب هذه الاجازة اوي جزء منها من اية اجازة سنوية تعقب تاريخ اعطاء الاجازة المرضية .

المادة ٦٧ - يمنح الموظف الاجازة المرضية ، بناء على تقرير من الطبيب المعتمد من الجامعة ، اذا كانت هذه الاجازة لا تزيد على اربعة عشر يوماً . واذا لم يشف الموظف من مرضه خلال اربعة عشر يوماً فيعرض على اللجنة الطبية المعتمدة التي تتألف من طبيين ، ولهذه اللجنة ان توصي بمنحه اجازة لا تتجاوز ثلاثة اشهر . واذا رأت اللجنة انه يحتاج الى مدة اطول فيحال الى لجنة طبية عليا تتألف من ثلاثة اطباء على الاقل . وتمنح جميع الاجازات المرضية بموافقة رئيس الجامعة

المادة ٦٨ - على اللجنة الطبية ان تبين في قرارها المدة التي تعتقد انها كافية لشفاء الموظف من مرضه ، واذا اشترطت اعادة فحصه بعد انقضاء تلك المدة فلا يسمح للموظف بمزاولة عمله قبل اعادة فحصه من قبل تلك اللجنة

المادة ٦٩ - يتقاضى الموظف عن اجازته المرضية المرتب كاملاً مع العلاوات حسب الترتيب التالي ، شريطة ان لا يكون مرضه ناشئاً عن اهمال مقصود منه او سلوك غير محمود .

أ - عن الاربعة الاشهر الاولى من المرض المرتب الكامل مع العلاوات

ب - عن الاربعة الاشهر التي تليها نصف المرتب مع نصف العلاوات

ج - يعاين الموظف المريض بعد مرور ثمانية اشهر من مرضه من قبل اللجنة الطبية العليا ، فـ اذا رأت ان المرض قابل للشفاء ، خلال اربعة اشهر اخرى ، فيمنح الموظف المريض هذه المدة بدون مرتب او علاوات .

د - اذا لم يشف الموظف المريض خلال اثني عشر شهراً من تاريخ مرضه حسب الفقرات السابقة يقرر رئيس الجامعة انتهاء خدمته .

المادة ٧٠ - اذا اصيب موظف بعاهة تمنعه من القيام بالوظيفة او باحد الامراض السارية المستعصية فيجب احالته على اللجنة الطبية العليا لتتخذ بشأنه القرار المناسب .

المادة ٧١ - اذا اصيب الموظف بمرض وهو خارج المملكة في اثناء قيامه بوظيفة رسمية ، او اثناء غيابه عن عمله بصورة قانونية ، فانه يمنح اجازة مرضية لمدة لا تتجاوز اربعة عشر يوماً بناء على تقرير طبي من طبيب واحد ومصدق من المراجع الرسمية . وعلى الموظف المريض ان يرق بالسرعة الممكنة الى رئيس الجامعة وان يرسل في اول برید التقرير او التقارير الطبية التي حصل عليها

للمادة ٧٢ - اذا زادت مدة مرض الموظف وهو خارج المملكة على اربعة عشر يوماً فعليه ان يحصل على تقرير طبي موقع عليه من طبيين احدهما طبيب حكومة ، ومصدق من المراجع الرسمية . وعلى الموظف في هذه الحالة ان يرق وان يرسل التقارير الطبية حسبما ورد في المادة السابقة .

المادة ٧٣ - يقوم الطبيب المعتمد من الجامعة بجميع المعاينات الاولى ، وهو المسؤول عن احالة الموظف المريض الى الاختصاصيين او الى المستشفيات للمعالجة اللازمة .

المادة ٧٤ - تؤلف اللجنة الطبية الاولى من الطبيب المعتمد من الجامعة ومن طبيب تشكيري يتدبره وزير الصحة .

المادة ٧٥ - اللجنة الطبية العليا ، هي اللجنة الرسمية المشكلة في وزارة الصحة على ان يشترك معها الطبيب المعتمد من الجامعة لتقديم المعلومات اللازمة بشأن الحالة المعروضة عليها .

المادة ٧٦ - تسري على الموظفين بقود الشروط المنصوص عليها في عقود استخدامهم فيما يتعلق بالاجازات المرضية.

المادة ٧٧ - تستحق الموظفة الحاملة اجازة امومة اقصاها نصف شهر قبل الوضع وشهر بعده بمرتبة كامل مع العلاوات بناء على تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية الاولى ولا تدخل هذه الاجازة في حساب الاجازة المرضية : اما اذا تعذر عليها ممارسة اعمالها بعد انتهاء اجازة الامومة بسبب مرضي فيجوز عندئذ اعطاؤها اجازة مرضية وفقاً لاحكام الاجازات المرضية .

المادة ٧٨ - لمجلس امناء الجامعة ان يصدر تعليمات خاصة فيما يتعلق بالمعالجة الطبية للموظفين .

المادة ٧٩ - تطبق احكام هذا الفصل المتعلق بالاجازة المرضية ابتداء من المادة (٦٤) لنهاية المادة (٧٨) على اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية .

الفصل التاسع

الاجراءات التأديبية

المادة ٨٠ - العقوبات المساكاة التي يجوز فرضها على الموظف هي :

- ١ - الانذار .
- ب - الحسم من المرتب
- ج - توقيف الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على ستة واحدة .
- د - ارجاء الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على ستة واحدة .
- هـ - تأخير الترفيع .
- و - تنزيل المرتب .
- ز - تنزيل الدرجة .
- ح - العزل .

المادة ٨١ - للرئيس ان يفرض إحدى العقوبات التالية على اي موظف من الصنف الاول وللامين (المهم) ان يفرض هذه العقوبات على موظفي الصنف الثاني :-

- ١ - الانذار .
- ب - الحسم من المرتب .
- ج - توقيف الزيادة السنوية .
- د - ارجاء الزيادة السنوية .

المادة ٨٢ - تكون عقوبة الانذار بكتاب يوجه الى الموظف يذكر فيه الذنب الذي ارتكبه واسباب عدم الرضى عن سلوكه ويلفت نظره الى لزوم تجنب المخالفة وتحسين سلوكه في المستقبل . ويجوز المعاقبة بالانذار مرتين فقط وبعد ذلك يتحتم فرض عقوبة اشد منها .

المادة ٨٣ - لا يجوز ان تزيد عقوبة الحسم من المرتب على سبعة ايام .

المادة ٨٤ - اذا تقرر توقيف الزيادة السنوية لمدة معينة - اقل من سنة - فيجب ان تدفع الزيادة للموظف عن المدة الباقية على ان يبدأ استحقاقه للزيادة السنوية التالية عند حلول موعدها الاصلي قبل توقيفها .

المادة ٨٥ - اذا تقرر ارجاء الزيادة السنوية لمدة معينة - اقل من سنة - فيصبح التاريخ الذي تنتهي فيه مدة ارجاء هو تاريخ حلول الزيادة السنوية القادمة .

المادة ٨٦ - عند فرض العقوبات المنصوص عليها في المادة (٨١) من هـ هذا النظام يجب ان يستند في ذلك الى اسباب مبررة وخطية .

المادة ٨٧ - عقوبة تنزيل الدرجة تعني تنزيل درجة الموظف الى اعل مرتب الدرجة التي هي دون درجته مباشرة .

المادة ٨٨ - يعاقب الموظف بتنزيل درجته في الاحوال التالية :

- أ - اذا فرضت عليه عقوبة توقيف الزيادة السنوية او ارجائها مرتين في خلال سنتين متعاقبتين .
- ب - اذا ثبت انه اساء استعمال وظيفته .
- ج - اذا قرر المجلس التأديبي تنزيل درجته .

المادة ٨٩ - تأخير الترفيع هو انه لا يجوز ترفيع موظف فرضت عليه عقوبة من العقوبات التأديبية المبينة فـ ١١ الا بعد انقضاء المدد المذكورة تالياً من تاريخ فرض العقوبة :

- أ - ثلاثة اشهر : - في حالة الحسم من المرتب لمدة سبعة ايام .
- ب - ستة اشهر : - في حالة توقيف الزيادة السنوية لمدة تتراوح بين ثلاثة اشهر وستة اشهر .
- ج - سنة واحدة : - في حالة ارجاء الزيادة السنوية لمدة لا تقل عن ستة اشهر ، او في حالة تنزيل المرتب .

المادة ٩٠ - عند معاقبة الموظف بتنزيل درجته يصبح ترتيب اقدمية ذلك الموظف على اساس مدة خدمته السابقة في الدرجة التي نزل اليها ، فان لم تكن له خدمة سابقة فيها اعتبرت له مدة سنتين كأقدمية فيها . ولا يجوز النظر في ترفيع الموظف قبل انقضاء سنة واحدة من تاريخ تنزيل درجته .

المادة ٩١ - يعزل الموظف في الاحوال التالية :

- أ - الاقتناع بارتكابه ذنباً خطيراً يجعل بقاءه في خدمة الجامعة مضراً بمصلحتها ، ويجب ان يستند قرار العزل الى اسباب مبررة .

ب - اذا عوقب الموظف بتنزيل درجته ثم ارتكب ذنباً آخر يستوجب تنزيل الدرجة مسرة ثانية في خلال ثلاث سنوات متعاقبة .

ج - اذا حكم عليه بالسجن لمدة تزيد على شهر واحد بجرعة غير نسياسية او بجرعة خفيفة .

المادة ٩٢ - أ - لمجلس الجامعة ان يقرر عزل الموظف من موظفي الصنف الاول ، او بتزليل درجته ، او تنزيل مرتبه ، اذا قدم العميد المختص او الامين العام تقريراً خطياً بعدم كفاءة ، او عدم لياقة ، او سوء سلوك الموظف المذكور ، واقتنع مجلس الجامعة بما جاء في ذلك التقرير وبأن مصلحة الجامعة تقتضي بفرض عقوبة من هذه العقوبات على الموظف .

ب - لرئيس الجامعة ان يقرر عزل الموظف من موظفي الصنف الثاني ، او من الموظفين غير المصنفين ، او تنزيل درجته ، او تنزيل مرتبه ، اذا قدم الامين العام تقريراً خطياً بعدم كفاءة ، او عدم لياقة او سوء سلوك الموظف المذكور ، واقتنع الرئيس بما جاء في ذلك التقرير وبأن مصلحة الجامعة تقتضي بفرض عقوبة من هذه العقوبات عن الموظف .

المادة ٩٣ - لا يجوز ان تفرض على اي موظف مصنف من اية درجة كانت عقوبة من غير العقوبات المنصوص عليها في المادة (٨١) من هذا النظام الا وفقاً لاحكام المادتين السابقتين (٩١ و ٩٢) .

المادة ٩٤ - أ - يؤلف المجلس التأديبي ، للامين العام ، برئاسة عضو يختاره مجلس الانماء من اعضائه وعضوية اقدم عميد في الجامعة وعميد آخر يختاره ايضا مجلس الانماء ، ولوظفي الصنف الاول برئاسة اقدم عميد وعضوية عضو من مجلس الجامعة يختاره مجلس الجامعة والامين العام ، ولوظفي الصنف الثاني برئاسة الامين العام وعضوية موظفين يختارهما الرئيس من موظفي الصنف الاول .

ب - تكون مدة كل من هذه المجالس التأديبية سنتين من تاريخ تأليفه .

المادة ٩٥ - يدعى المجلس التأديبي الى الاعتقاد بطلب من رئيسه .

المادة ٩٦ - لا يكون انعقاد المجلس صحيحاً الا اذا حضره جميع الاعضاء ، وتكون اجتهادات المجلس سرية في جميع الاحوال .

المادة ٩٧ - في حالة غياب رئيس او اي عضو من اعضاء المجلس يعين خلف له مدة غيابه .

المادة ٩٨ - للمجلس التأديبي من تلقاء نفسه او بناء على طلب الموظف الحال على المجلس ان يأمر باستيفاء التحقيق في الشكوى المعروضة عليه وله ان يعهد بذلك الى عضو او اكثر من اعضائه ، ويحق للموظف ان يطلع على التحقيقات وعلى الاوراق المتعلقة بها ، كما يحق له ان يطلب ضم التقارير السنوية عن خدمته الى ملف الاجراءات التأديبية .

المادة ٩٩ - للمجلس التأديبي صلاحية استدعاء الشهود واخذ افاداتهم ، وله ان يطلب اية وثائق ، وكل شهادة يجب ان تؤدي بحضور الموظف الحال الى المجلس الذي له ان يستجوب الشهود وان يستدعي شهود دفاع .

المادة ١٠٠ - للموظف الحال الى المجلس التأديبي ان يحضر جلسات المجلس وان يدافع عن نفسه .

المادة ١٠١ - اذا قدمت شكوى بمسئول من سوء خلقه او سوء سلوكه في تأدية وظائفه الرسمية او مخالفته اي حكم من احكام هذا النظام ، فيجب ان ترفع الشكوى الى الرئيس فنياً بمحض موظفي الصنف الاول ، والى الامين العام فنياً بمحض موظفي الصنف الثاني ، وعلى الرئيس او الامين العام ، حسبما تكون الحالة ، ان

يبلغ الموظف خطياً بفحوى الشكوى المقدمة ضده وان يطلب اليه الاجابة عنها خطياً في غضون مدة يحددهم حسب ظروف القضية ، فاذا قصر الموظف في الاجابة عن الشكوى خطياً ضمن المدة المحددة ، او اذا اجاب عنها وعجز عن تبرئة نفسه من التهم المنسوبة اليه ، يحال عندئذ الموظف الى المجلس التأديبي ويجب ان يتضمن قرار الاحالة بياناً بالتهم المنسوبة الى الموظف المذكور .

المادة ١٠٢ - يترتب على المجلس التأديبي ان يبت في الشكوى المحالة اليه باسرع وقت ممكن ، على ان لا يتجاوز ذلك مدة شهر ، فاذا طرأت ظروف اضطرت المجلس التأديبي الى التأخر عن البت في الشكوى فعليه ان يقدم تقريراً بذلك الى الرئيس .

المادة ١٠٣ - يصدر المجلس التأديبي قراره في الشكوى متضمناً الاسباب التي بني عليها ، ويجب تقديم القرار الى الرئيس خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ صدوره .

المادة ١٠٤ - بعد النظر في قرار المجلس التأديبي ، اذ رأى مجلس الانماء بالنسبة الى الامين العام ، أو الرئيس بالنسبة الى موظفي الصنف الاول ، او الامين العام بالنسبة الى موظفي الصنف الثاني وجوب فرض عقوبة تأديبية على الموظف الصادر بحقه القرار ، فيجوز لكل منهم ، حسبما تكون الحالة ، ان يفرض عقوبة واحدة او اكثر من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٨٠) من هذا النظام .

المادة ١٠٥ - اذا رأى المجلس التأديبي في انشاء النظر في الشكوى للمعروضة عليه وجود انتهاك اجراءات جزائية بحق الموظف الحال اليه ، فعلى المجلس التأديبي ان يحيل الامر مصحوباً بتقرير عن التحقيقات التي قام بها الى النائب العام الذي يتولى القضية ويعضي فيها وفقاً لقانون اصول المحاكمات الجزائية . فاذا كان الموظف من الصنف الاول فعلى النائب العام ان يحيل القضية الى محكمة الاستئناف لمحاكمة ذلك الموظف امامها ، او الى محكمة البداية اذا كان الموظف من الصنف الثاني .

المادة ١٠٦ - اذا اسفرت محاكمة موظف عن ادانته بجريمة جزائية ، فيجب ان ترسل نسخة عن اجراءات المحاكمة الى الرئيس . واذا رأى الرئيس لزوماً لاتخاذ اجراءات تأديبية بحقه بالاضافة الى ما تم من اجراءات جزائية ، فله ان يحيل القضية الى المجلس التأديبي المختص حسب صنف الموظف المذكور .

المادة ١٠٧ - اذا اقيمت دعوى جزائية على موظف فيجب ان لا تتخذ بحقه اية اجراءات تأديبية بناء على اية شكوى ناشئة عن التهمة الجزائية الموجهة اليه حتى تنتهي الدعوى الجزائية المقامة ضده ، فاذا كان بديء بأية اجراءات تأديبية بحقه فيجب توقيفها الى حين ظهور نتيجة محاكمته .

المادة ١٠٨ - اذا وجهت الى اكثر من موظف بينهم واحد او اكثر من موظفي الصنف الاول تهمة مشتركة تستدعي احالتهم مجتمعين الى المجلس التأديبي فتتبع بحقهم جميعاً الاجراءات التأديبية الواجب اتباعها بالنسبة الى موظفي الصنف الاول وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ١٠٩ - لا تقبل استقالة الموظف ولا يجوز اعتباره فاقداً وظيفته اذا قدمت بحقه شكوى او كان محالاً بسبب شكوى الى المجلس التأديبي الى ان تنتهي الاجراءات المتخذة بحقه .

هذا من الشكوى

المادة ١١٠ - لرئيس الجامعة بالنسبة الى موظفي الصنف الاول والامين العام بالنسبة الى موظفي الصنف الثاني ان يكن يد الموظف الحال الى المجلس التأديبي او الى المحكمة عن العمل اذا رأى اي منهما - حسبما تكون الحالة - ان مصلحة الجامعة او مصلحة التحقيق تقتضي ذلك .

المادة ١١١ - للموظف المكفوف يده عن العمل الحق في ان يتقاضى نسبة من مرتبه مع العلاوات لا تزيد على النصف حسبما يقرره الرئيس بالنسبة الى موظفي الصنف الاول والامين العام بالنسبة الى موظفي الصنف الثاني وذلك عن المدة المكفوفة اثناءها يد الموظف عن العمل الى ان يصدر قرار نهائي بشأن قضيته .

المادة ١١٢ - اذا لم تسفر الاجراءات التأديبية المتخذة بحق الموظف المكفوف يده عن العمل عن فرض عقوبة الغزل فيحق له ان يتقاضى مرتبه بكامله مع العلاوات اعتباراً من تاريخ كلف يده . ولا يحق له ان يتقاضى عن مدة كلف يده اية علاوات او مرتبات اخرى عن اية اعمال اضافية كان يؤديها قبل كلف اليد .

المادة ١١٣ - ينقطع مرتب الموظف الذي يقرر عزله ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه قرار الغزل نهائياً ، ما لم يكن الموظف قد سبق ان كلف يده عن العمل ، ففي هذه الحالة ينقطع مرتبه مع العلاوات من تاريخ كلف يده عن العمل ، الا انه يطلب الى الموظف المغزول ان يرد اي جزء من المرتب مع العلاوات مما استوفاه عن المدة الواقعة بين كلف اليد عن العمل والغزل .

المادة ١١٤ - لا يسمح لموظف مكفوف يده عن العمل ان يغادر الماكاة دون تصريح من الرئيس ، واذا حاول مغادرة البلاد دون الحصول على اذن بذلك فيجوز للرئيس ان يطلب من السلطات المختصة اصدار امر بالقاء القبض عليه ، على انه يجوز اطلاق سراحه لقاء تقديم كفالة مالية معتبرة .

المادة ١١٥ - يجب ان تبلغ خطياً الى الرئيس او الى الامين العام اية اقوال او افعال مشينة او ماسة بكرامة الوظيفة يرتكبها اي موظف ويقوم بهذا التبليغ الرئيس المباشر للموظف .

المادة ١١٦ - على الرئيس او الامين العام عندما تصل الى علمه اية معلومات مما ذكر في المادة السابقة ان ينقل فحواها الى الموظف المتعلق به الامر وعلى الموظف ان يجيب عنها كتابة .

المادة ١١٧ - اذا لم يفتنع الرئيس او الامين العام بوجهة اجابة الموظف ، اجاز له ان يفرض عليه احدى العقوبات المنصوص عليها في المائدة (٨١) من هذا النظام .

المادة ١١٨ - اذا كان فرض عقوبة او اكثر من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٨١) غير كاف لمقتضيات المادة (١١٧) السابقة فيحال الامر عند ذلك الى المجلس التأديبي .

المادة ١١٩ - تفرض على الموظفين غير المصنفين عقوبة اللذار وعقوبة الحسم من المرتب المنصوص عليها في المادة (٨٠) من هذا النظام بقرار من الامين العام .

المادة ١٢٠ - اذا نسبت الى موظف غير مصنف تهمة تستوجب اتخاذ اجراءات قانونية او جزائية بحقه فيجوز للامين العام ان يكلف يده الى ان يبت في امر التهمة النسوبة اليه .

المادة ١٢١ - يحق للموظف غير المصنف المكفوف يده عن العمل بموجب المادة السابقة ان يتقاضى نسبة من مرتبه لا تزيد على نصف المرتب مع العلاوات حسبما يقرره الامين العام وتصري عليه احكام المادتين (١١٣ و ١١٤) من هذا النظام .

الفصل العاشر

انتهاء الخدمة

المادة ١٢٢ - تعتبر خدمة الموظف منتهية لأحد الاسباب التالية :

أ (الاستقالة او فقد الوظيفة .

ب (الغاء الوظيفة .

ج (بلوغ السن المقررة لترك الخدمة او الاحالة على التقاعد .

د (عدم اللياقة الصحية .

هـ (فقد الجنسية الاردنية

و (الغزل .

المادة ١٢٣ - أ - الاستقالة هي انتهاء خدمة الموظف بناء على طلبه وموافقة المرجع المختص . ويجب ان تكون الاستقالة والموافقة عليها خطية .

ب - يجب ان تتضمن الاستقالة اشعاراً من الموظف لمدة شهر واحد قبل موعدها بالنسبة الى موظفي الصنف الاول ، ولمدة اسبوعين بالنسبة الى موظفي الصنف الثاني ، ولمدة اسبوع بالنسبة الى الموظفين غير المصنفين . فاذا لم تصدر الموافقة على قبولها من المرجع المختص خلال مدة الاشعار اعتبرت مقبولة .

المادة ١٢٤ - تقبل استقالة الامين العام بقرار من مجلس الامناء واستقالة الموظف من الصنف الاول بقرار من مجلس الجامعة ، واستقالة الموظف من الصنف الثاني بقرار من الرئيس ، واستقالة الموظف من الموظفين غير الموصفين بقرار من الامين العام .

المادة ١٢٥ - يجب على الموظف ان يستمر في عمله الى ان يبلغ خطياً قرار قبول الاستقالة أو ان تنقضي المدة المبينة في المادة (١٢٣) من هذا النظام .

المادة ١٢٦ - اذا لم توجد اسباب مبررة ومقبولة من المرجع المختص ، يعتبر فاقداً وظيفته : - أ - الموظف للعين او المتقاول الذي لم يباشر وظيفته خلال عشرة ايام من التاريخ المحدد لتلك المباشرة .

ب - الموظف الذي ينقطع عن عمله دون اذن رسمي من المرجع المختص مدة اكثر من عشرة ايام ولو كان الانقطاع عقب اجازة قانونية .

المادة ١٢٧ - يستحق الموظف راتبه مع العلاوات الى اليوم الذي تعتبر فيه خدمته منتهية لأي سبب من الاسباب المبينة في هذا النظام .

هذا من الأصول

الفصل الحادي عشر

أحكام عامة

المادة ١٢٨- لا يجوز ان يتقاضى الموظف مرتب الوظيفة ما لم يكن قائماً بها بصورة فعلية الا اذا كان مجازاً او متدرباً رسمياً للقيام بوظيفة اخرى او غير ذلك من وجوه العمل وفق احكام هذا النظام .

المادة ١٢٩- يصدر الرئيس براءة التشكيلات وبراءة الزيادة السنوية لموظفي الصنف الاول والموظفين بمقتضى الذين لا تقل رواتبهم عن ٤٢ ديناراً في الشهر : ويصدر الامين العام براءة التشكيلات وبراءة الزيادة السنوية لسائر الموظفين .

المادة ١٣٠- تصدر براءة التشكيلات في كل حالة من الحالات الآتية :

- أ - عند تعيين الموظف .
- ب - عند ترفيع الموظف او تنزيل درجته .
- ج - عند نقل الموظف من وظيفة الى اخرى .
- د - عند تعيين الموظف بالوكالة .

ولا تصدر براءة التشكيلات الا اذا تمت الاجراءات على الوجه القانوني وفقاً لأحكام هذا النظام :

المادة ١٣١- يجب ان يدرج في كل براءة تشكيلات تصدر بعد نفاذ هذا النظام رقم الفصل والمادة المتعلقة بالوظيفة في الموازنة السنوية للجامعة ، وكذلك رقم وتاريخ القرار الذي استند اليه في اصدار البراءة .

المادة ١٣٢- لا يستحق الموظف الزيادة السنوية الا اذا شهد رئيسه المباشر بانه ادى عمله على الوجه المرضي .

المادة ١٣٣- لا يجوز استمرار اي موظف في وظيفته بعد بلوغه ستين سنة من العمر ، على انه يجوز لمجلس الامناء ، بالنسبة الى رئيس الجامعة والامين العام ، ويجوز لمجلس الجامعة ، بالنسبة الى سائر الموظفين المصنفين ، ان يقرر في اية حالة خاصة تمديد خدمة الموظف الذي يبلغ الستين من عمره الى مدة او مدد لا يتجاوز مجموعها خمس سنوات ، اذا رأى مجلس الامناء او مجلس الجامعة - حسبما يتعلق بهما الامر - ان ذلك التمديد هو لمصلحة الجامعة .

المادة ١٣٤- كل ما ينشأ من خلاف او التباس حول مدى انطباق اي حكم من احكام هذا النظام على اية قضية او مسألة تتعلق بأي موظف ، يحال الى مجلس الامناء للنظر فيه واصدار قراره بشأنه ، ويعتبر قرار مجلس الامناء قطعياً .

الجريدة الرسمية

نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤ رقم العدد
تاريخه

نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي الجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي الجامعة الاردنية) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - تعني لفظة « الموظف » الواردة في هذا النظام عضو هيئة التدريس او المعيد او الموظف او المستخدم ممن هم في خدمة الجامعة الاردنية على اساس التفرغ الكامل .

ب - ولا تشمل الذين يقومون بالتدريس او الخدمة في الجامعة اذا كانت خدمتهم بصورة جزئية او مضافة الى اعمالهم خارج الجامعة .

ج - ولا تشمل كذلك المعينين بمقتضى خاصة الا اذا نصت شروط العقد على غير ذلك .

المادة ٣ - تطبق احكام هذا النظام على الموظف اعتباراً من تاريخ تعيينه في الجامعة الاردنية .

الفصل الاول - المكافأة

المادة ٤ - يستحق الموظف عند تركه الخدمة نهائياً مكافأة تحسب على اساس المرتب الذي تقاضاه عن الشهر الأخير من خدمته .

المادة ٥ - تدفع المكافأة بحساب مرتب شهر واحد عن كل من سنوات الخدمة الخمس الاولى ومرتب شهر ونصف الشهر عن كل من سنوات الخدمة الخمس الثانية ومرتب شهرين عن كل من سنوات الخدمة الخمس الثالثة ، ومرتب ثلاثة اشهر عن كل من سنوات الخدمة التي تلي ذلك ، وتحسب اجزاء السنة على اساس نسبتها الى السنة الكاملة .

الفصل الثاني - التعويض

المادة ٦ - اذا اصيب الموظف اثناء قيامه بعمله ودون تقصير او اهمال منه بعاهة جسيمة نشأت عن طبيعة عمله مباشرة ، واعتبر انها لا تحول دون استمراره في خدمته في الجامعة بقرار من اللجنة الطبية المختصة فيدفع له تعويض بنسبة مئوية من المرتب الذي تقاضاه عن آخر سنة كاملة تساوي نسبة الضرر الذي لحقه حسب قرار اللجنة الطبية :

المادة ٧ - اذا اعتبرت العاهة الجسيمة مما يحول دون استمرار الموظف في خدمة الجامعة بقرار من اللجنة الطبية المختصة فيدفع له :-

- أ - المبالغ المستحقة لحسابه في صندوق الادخار ؛
- ب - مرتب الاجازة العادية المستحقة له حتى تاريخ الاصابة ؛
- ج - مرتب الشهر الذي يلي تاريخ الاصابة ؛

د - مقدار المكافأة المستحقة له عن خدمته بموجب احكام الفصل الاول من هذا النظام .

هـ - تعويض بنسبة مئوية من المرتب الذي تقاضاه عن آخر سنة كاملة تساوي نسبة الضرر الذي لحقه حسب قرار اللجنة الطبية واذا كانت الاصابة كلية بحيث يجعله بحكم المقعد او عاجزاً عن اعادة نفسه بنفسه فيدفع له تعويض مقداره مرتب سنة كاملة على اساس آخر مرتب شهري تقاضاه .

المادة ٨ - يعرض قرار اللجنة الطبية المختصة على مجلس الجامعة الذي يقرر دفع مقدار التعويض المناسب على اساس ظروف الحادث .

الفصل الثالث - صندوق الادخار

المادة ٩ - ينشأ في الجامعة صندوق ادخار يودع فيه كل موظف (٥٪) خمسة بالمئة من مرتبه الشهري وتدفع الجامعة لحساب الموظف المودع مبلغاً مساوياً للنسبة المئوية المذكورة :

المادة ١٠ - يحفظ في الجامعة حساب خاص مستقل لاموال صندوق الادخار ، ويجري استثمار المبلغ المتجمع في هذا الصندوق بالطريقة والشروط التي تقرها لجنة خاصة مؤلفة من رئيس الجامعة وعضوية الامين العام الذي يتولى سكرتارية اللجنة وعضوين آخرين يعينهما رئيس الجامعة لمدة سنتين من اعضاء هيئة التدريس او كبار موظفي الجامعة ، ويجوز اعادة تعيينهما .

المادة ١١ - تؤدي الجامعة للموظف عند تركه الخدمة الرصيد المتحقق له في صندوق الادخار ، مع ما يعود على هذا الرصيد من الارباح .

المادة ١٢ - لا يحق للموظف استيفاء مساهمة الجامعة وارباح نصيبها من صندوق الادخار في الاحوال التالية :-

(أ) اذا ترك الخدمة بدون موافقة خطية من رئيس الجامعة .

(ب) اذا انتهت خدماته لأي سبب من الاسباب اثناء مدة التجربة .

(ج) اذا اعتبر فاقداً للوظيفة او فصل من الخدمة بموجب الانظمة المعمول بها .

المادة ١٣ - يجوز للجنة الخاصة بالصندوق اقراض الموظفين قروضاً لاجال قصيرة لا يتجاوز امدها سنة واحدة شريطة ان لا يزيد المبلغ الذي يستوفيه الموظف في اي وقت من الاوقات على (٧٠٪) سبعين بالمئة من مجموع مساهمته الخاصة في الصندوق ، وان يكون سعر الفائدة عن القرض اقل من السعر المتداول للاقراض المصرفي بما لا يزيد على (١٠٪) واحد بالمئة .

احكام عامة

المادة ١٤ - اذا انتهت خدمة الموظف في الجامعة نهاية طبيعية دون ان يحدث لها يستوجب حرمانه من حقوقه بموجب هذا النظام ، فيدفع له - وفي حالة الوفاة يدفع لورثته :-

(أ) المبالغ المتجمعة لحسابه في صندوق الادخار .

(ب) المبالغ المستحقة له من المكافآت والتعويضات عن مدة خدمته في الجامعة .

المادة ١٥ - يجوز للجامعة ان تعقد لمصلحة الموظفين فيها عقد تأمين جماعي لهم ضد جميع الحوادث والطوارئ بحيث لا تتجاوز القيمة مجموع مقدار المرتب السنوي لكل منهم محسباً على اساس نهاية مربوط الدرجة التي يشغلها الموظف عند اتمام عقد التأمين . وهذا التأمين يحل محل مسؤولية الجامعة بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة السابعة من هذا النظام .

المادة ١٦ - يلغى نظام المكافآت والتعويض لاعضاء هيئة التدريس بالجامعة الاردنية رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٣

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٥٠ تاريخ ١٩٦٤/٤/٤ المتضمن التصديق على ميثاق الوحدة الثقافية العربية بشكله التالي :-

ميثاق الوحدة الثقافية العربية

استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين ابناء الأمة العربية . وإيماناً بأن وحدة الفكر والثقافة هي الدعامة الاساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية ، وبأن الحفاظ على التراث الحضاري العربي وانتقاله بين الأجيال المتعاقبة وتجديده على الدوام ، هو ضمان تماسك الأمة العربية ونهوضها بدورها الطليعي الابداعي في مجال الحضارة الانسانية والسلام العالمي المبني على أسس العدل والحرية والمساواة .

ونظراً لما جاء في ميثاق جامعة الدول العربية ، ومتابعة لما حققته المعاهدة الثقافية التي أبرمت بين الدول العربية في سنة ١٩٤٥ .

واعتزازاً بانضمام أجزاء من الوطن العربي الى جامعة الدول العربية بعد خلاص هذه الأجزاء من رقة الاستعمار . وتطلعا الى استعادة العرب أراضيهم المقدسة المغتصبة واستكمالهم حريتهم في سائر اجزاء وطنهم . وانطلاقاً لما حققه مؤتمر الدروة بين ملوك العرب ورؤسائهم من وحدة الهدف ووحدة الصنف في مجالات واسعة من حياة الأمة العربية .

ولما للتعاون في ميادين التربية والثقافة ورفقها من آثار فعالة في الانسان والمجتمع العربي والقومية العربية على الصعيد العالمي :

بما يؤدي اليه هذا التعاون من ضمان حقوق الانسان العربي في التعليم والحرية والكرامة والرفاهية وتمكينه من الاسهام في خدمة مجتمعه .

وبما يؤدي اليه هذا التعاون من تطور هذا المجتمع وتقدمه على اساس متينة من قيمته الروحية الأصيلة ، ومن العلوم الحديثة وتطبيقاتها .

وبما يؤدي اليه هذا التعاون من ابراز الشخصية العربية في المجال العالمي وقدرتها على الوقوف في وجه قوى الشر العالمية المتمثلة في الاستعمار والصهيونية ، واسهامها في اقرار السلام العالمي ، وقيامها بدورها التاريخي في بناء الحضارة الانسانية وتقدمها .

توافق الدول العربية على الميثاق التالي للوحدة الثقافية العربية :

هكذا من المأهول

(المادة الأولى)

يكون هدف التربية والتعليم :

تنشئة جيل عربي واع مستنير ، مؤمن بالله ، مخلص للوطن العربي ، يتق بنفسه وبأمنته ، ويدرك رسالته القومية والانسانية ، ويتمسك بمبادئ الحق والخير والجمال ، ويستهدف المثل العليا الانسانية في السلوك الفردي والجماعي .

جيل يهيء لأفراده ان ينموا شخصياتهم بمواطنها كافة ، ويملكوا ارادة التضال المشترك واسباب القوة والعمل الايجابي ، متسلحين بالعلم والخلاق ، كي يسهموا في تطوير المجتمع العربي والسير به قدما في معارج التطور والرفق ، وفي تثبيت مكانة الأمة العربية المحيدة ، وتأمين حقها في الحرية والأمن والحياة الكريمة .

وتعمل الدول الاعضاء على رسم الفلسفة التربوية العربية التي تنهض بهذا الهدف العام ، وعلى تعيين اهداف التربية في جميع مراحل الدراسة ، وإبرازها في مجال العمل والتنفيذ بما يحقق ما تعقده الأمة العربية على تربية شبابها من آمال .

(المادة الثانية)

تتعاون الدول الاعضاء تعاوناً كاملاً في ميادين التربية والثقافة والعلوم وارساء دعائمها على اساس من التكافل والتكامل ، وتعمل بصفة خاصة على تنسيق انظمتها التعليمية وتطويرها ، وعلى تبادل الخبرات والمعلومات وثمرات البحوث العلمية والتقنية ، وتبادل الأساتذة والمدرسين والخبراء ، وقبول الطلبة بالمدارس والمعاهد والجامعات ، وتقديم المساعدات التقنية والمشاركة في انشاء معاهد البحوث ومراكزها ، وعقد المؤتمرات واللقاءات الدورية والتدريبية وتيسير انتقال المطبوعات العربية ، وتنسيق الوان النشاط الرياضي والفني ، وتحقيق التعاون بين الهيئات والمجالس المختصة بهذه الشؤون حكومية وغير حكومية .

(المادة الثالثة)

توافق الدول الاعضاء على تطوير الاجهزة الثقافية بجامعة الدول العربية (الادارة الثقافية ومعهد المخطوطات العربية ومعهد الدراسات العربية العالية) ، الى منظمة واحدة تشملها جميعاً في نطاق جامعة الدول العربية تسمى « المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة » وفقاً للدستور الذي يقره مجلس الجامعة بناء على مقترحات المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم لتتولى هذه المنظمة تنظيم الجهود المشتركة التي تقوم بها الدول الاعضاء في سبيل تحقيق هذا الميثاق وفقاً لدستورها .

(المادة الرابعة)

تعمل الدول الاعضاء على بلوغ مستويات تعليمية متعاقبة عن طريق تنسيق النظم التعليمية فيها وبخاصة توحيد السلم التعليمي وتوحيد اسس المناهج وخطط الدراسة ، والكتب المدرسية ، ومستوى الامتحانات وقواعد القبول ، وتعادل الشهادات ، واساليب اعداد المعلمين ، وادارة المؤسسات التعليمية .

(المادة الخامسة)

توافق الدول الاعضاء على تنسيق التعليم الجامعي والعالي ، ومراكز البحوث ومعاهده الجامعية ، فيما بينها بحيث يسهل تبادل الخبرات في هذا المجال . وتعمل الدول على توحيد الدرجات العلمية او تعادلها ، وعلى تنشيط البحث العلمي . ويشكل مجلس اعلى لتنسيق التعليم الجامعي في الوطن العربي بالتعاون مع الجامعات العربية والجهات المسؤولة عن التعليم العالي ، لتحقيق هذا التنسيق من جميع وجوهه .

كما تعمل المنظمة على انشاء اتحاد للجامعات العربية ، وتشجيع الجامعات العربية على الانضمام اليه .

(المادة السادسة)

تتعاون الدول الاعضاء على تطوير انظمة التعليم فيها بالعمل على تحقيق الزام التعليم في مرحلته الابتدائية - على الاقل ، وبحو الامية ، وتيسير التعليم الثانوي وتنويعه ، وتمكين ذوي الاستعدادات من التعليم العالي ، والتمهيد بالتعليم الفني على ان يتم ذلك ضمن مخطط عام يهدف الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد العربية .

(المادة السابعة)

تتفق الدول الاعضاء فيما بينها على تبادل انشاء المعاهد العلمية والتعليمية والمراكز الثقافية في بلادها وخاصة المعاهد العلمية ذات التخصص الدقيق . وتعني باصدار المجلات الدورية في مختلف ميادين العلوم .

(المادة الثامنة)

تعمل الدول الاعضاء على تنشئة الاجيال للمساعدة على التمسك بمبادئ الدين .

(المادة التاسعة)

توافق الدول الاعضاء على النهوض بتعليم البنات وفقاً للمبادئ الدينية والقيم العربية ، والتقدم العلمي الحديث ، مع مراعاة تزويد هذا التعليم بما تقتضيه رسالة المرأة بأن تكون أما ومواطنة صالحة في المجتمع لها من الحقوق وعليها من الواجبات ما يتماشى مع مسؤولياتها في المجتمع .

(المادة العاشرة)

توافق الدول الاعضاء على ان تكون اللغة العربية لغة التعليم والدراسات والبحث في مراحل التعليم كلها وعلى الاقل في المرحلتين الابتدائية والثانوية . وفي الوقت نفسه تعمل الدول العربية على توثيق صلة طلابها بالثقافة الادبية والعلمية والتقنية الحديثة ومساعدتهم على اتقان الوسائل اللغوية التي تمكنهم من استيعاب هذه الثقافة .

(المادة الحادية عشرة)

تعمل الدول الاعضاء في المجال الثقافي على تعريف ابناءها بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في سائر البلاد العربية ، وذلك بواسطة الكتب المدرسية وبواسطة التلفزيون والاذاعة والتسجيل والصحافة او بغيرها من الوسائل ، وبانشاء متاحف للحضارة والثقافة العربية ، وبامدادها بما ييسر نجاحها ، واقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الادبية ومهرجانات عامة ومدرسية في البلاد العربية .

(المادة الثانية عشرة)

توافق الدول الاعضاء على تأليف « الكتاب الأم » الذي يعد المرجع الرئيسي لما يؤلف من الكتب المدرسية في تاريخ البلاد العربية وحضارتها وجغرافيتها ولغتها وآدابها ومقومات المجتمع العربي .

(المادة الثالثة عشرة)

تؤكد الدول الاعضاء اهمية العناية بأعداد المعلم العربي بروحيا بتزويده بالمبادئ الدينية والقيم العربية الأصيلة ، وقوميا بتزويده بالثقافة العربية . ومنهياً بتزويده بأحدث النظريات التربوية وطرق التربية والتعليم ، وعلميا بتزويده بأساس علمي متين في مواد تخصصه ، وذلك إيماناً بأن المعلم هو من اهم العوامل في تنفيذ السياسة التعليمية ، وتحقيق التطور القومي والاصلاح الاجتماعي .

(المادة الرابعة عشرة)

تساعد الدول الأعضاء وفقاً لأوضاعها ونظمها الخاصة على انشاء منظمة للمعلمين في كل منها تعمل هذه المنظمات على ترقية مستوى المهنة التعليمية ورفع مستوى المعلم العربي ، على ان تجمع هذه المنظمات اتحاد المعلمين العرب .

(المادة الخامسة عشرة)

تعاون الدول العربية فيما بينها على احياء التراث العربي - الفكري والفني - والحفاظ عليه ونشره وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل ، وعلى ترجمة روائحه الى اللغات الحية ، وعلى التعريف بالثقافة العربية الاسلامية ، وبشئون الفكر العربي المعاصر والقضايا العربية الحاضرة ، كما تتعاون على نشر اللغة العربية والخط العربي وتيسير تعلمها في البلاد الأجنبية عامة وفي البلاد الاسلامية خاصة .

(المادة السادسة عشرة)

تعمل الدول الاعضاء على تنشيط الجهود التي تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية القديمة والحديثة وتنظيم تلك الجهود ، كما تعمل على تنشيط الانتاج الفكري في البلاد العربية بمختلف الوسائل ، كانشاء معاهد للبحث العلمي والادبي وتنظيم مسابقات في التأليف ووقف جوائز على المتفوقين من اهل العلم والادب والفن .

(المادة السابعة عشرة)

توافق الدول العربية على ان تسعى الى توحيد المصطلحات العلمية والحضارية ، وعلى ان تساعد حركة التعريب بما يحقق اغناء اللغة العربية مع المحافظة على مقوماتها ، وذلك بالتعاون مع المكتب الدائم للتعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ليقوم برعايته على خير وجه ممكن ، وكذلك بالتعاون مع ما قد ينشأ من هيئات مماثلة .

(المادة الثامنة عشرة)

تعمل الدول الاعضاء على انشاء مجلس للمجامع اللغوية تمثل فيه الجامعات العربية والمكتب الدائم للتعريب والعلماء المتخصصون ، ويعني هذا المجلس على وجه الخصوص بتوحيد المصطلحات العلمية وتنسيقها ونشرها .

(المادة التاسعة عشرة)

توافق الدول الاعضاء على ان تعمل على توثيق الصلات بين دور الكتب فيها ومتاحفها العلمية والتاريخية والفنية بشتى الوسائل ، كتبادل المؤلفات والفهارس والقطع الأثرية ذات النسخ المتعددة ، وتبادل الفتيين وبعثات التفتيش عن الآثار ، كما تتعاون في مجال الكشف عن الآثار وصيانتها والتعريف بها والاعلام عنها وحسن استئجارها للاغراض العلمية والتربوية والثقافية .

(المادة العشرون)

تتعاون الدول العربية على تبادل الخبرات الثقافية الخاصة بالموسيقى والمسرح والسينما والفنون الشعبية والصحافة ووسائل الاعلام المختلفة ، وتعمل على تسجيل هذه الفنون ورعايتها وتنسيق جهود العاملين فيها وتبادل خبراتهم .

(المادة الحادية والعشرون)

تعمل الدول الاعضاء على ان تضع كل منها تشريعا لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينتج في هذه الميادين في كل دولة من دول الجامعة العربية .

(المادة الثانية والعشرون)

تتفق الدول الاعضاء على اصدار قانون ايداع المطبوعات وعلى انشاء مراكز للتسجيل في كل دولة منها . على أن ترسل كل دولة الى مركز التسجيل في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بيانات وافية عن كل مطبوع ، وفقاً لمطابقة خاصة موحدة يحددها المركز . ثم يقوم المركز باصدار نشرات دورية تتضمن ما طبع في الدول الأعضاء .

(المادة الثالثة والعشرون)

توافق دول الجامعة العربية على تبادل الأساتذة والمدرسين والخبراء بين معاهدها العلمية بالشروط العامة والفردية التي تتفق عليها ، على أن تعتبر مدة الخدمة لمن هو موظف حكومي من المدرسين أو الاساتذة أو الخبراء الذين يشملهم التبادل كأنها في حكومته ، ومع حفظ حقه من حيث المنصب والترقية والتقاعد . وكذلك تيسر انتقال غير الموظفين وتعاقدهم تعاقداً فردياً مع الحكومات او المؤسسات التي تحتاج الى خدماتهم ، على أن يتم ذلك عن طريق الجهة المختصة وتبعاً للأنظمة الموضوعة لذلك .

(المادة الرابعة والعشرون)

توافق الدول الاعضاء على تبادل الطلاب والتلاميذ بين مدارسها ومعاهدها التعليمية ، وتيسير قبولهم على قدر امكانياتها في المراحل والصفوف المناسبة ومع مراعاة الأنظمة المتبعة فيها .

وريثاً يتحقق توحيد الأسس المشار اليها في المادة الرابعة من هذا الميثاق تعمل الدول مع احتفاظها بأنظمة التعليم العامة فيها ، على تعادل او توحيد الشهادات في مراحل الدراسة المختلفة ويمكنها أن تعقد اتفاقات بعضها مع بعض لتيسير ذلك ، وكذلك تقدم كل دولة التسهيلات الممكنة للنزول أو الدول الاعضاء التي ترغب في انشاء بيوت لاقامة طلبتها فيها .

(المادة الخامسة والعشرون)

تتعاون الدول الاعضاء على تلبية الحاجات الثقافية في البلاد العربية التي تكون في حاجة اليها وتتبادل المساعدات الفنية بعضها مع بعض .

(المادة السادسة والعشرون)

تعمل الدول الأعضاء على تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلاد العربية ، وذلك في المناطق التي تسمح الحكومات بارتياحها ، وفقاً لامكانياتها ، مع العمل على تيسير اسباب ذلك .

(المادة السابعة والعشرون)

تتخذ الدول الأعضاء الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية التربوية والثقافية وتوحيد ما يمكن توحيد منها ، وادخال الدراسات القانونية المقارنة للبلاد العربية في مناهج جامعاتها ومعاهدها .

(المادة الثامنة والعشرون)

تعاون الدول الأعضاء على تنسيق جهودها في سبيل التعاون الثقافي الدولي وخاصة مع منظمة اليونسكو وعلى تبادل الخبرات وتنظيم الاتصالات وانشاء المؤسسات الثقافية في البلاد الصديقة .

(المادة التاسعة والعشرون)

يصدق على هذه المعاهدة من الدول الموقعة بالتطبيق لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق بالامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بأيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الى الدول المتعاقدة الأخرى .

(المادة الثلاثون)

يجوز للبلاد العربية التي ليست أعضاء في جامعة الدول العربية أن تنضم الى هذا الميثاق بإعلان يرسل منها الى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول المتعاقدة الأخرى .

(المادة الحادية والثلاثون)

يعمل بهذا الميثاق بعد شهر من ايداع وثائق التصديق عليه من ثلاث دول من الدول الأعضاء .

(المادة الثانية والثلاثون)

يجوز لأي دولة ملتزمة بهذا الميثاق ان تنسحب منه وذلك بمقتضى اعلان يرسل الى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وينتج الاعلان اثره بما سته من تاريخ ارساله .

بغداد في ١٦ شوال ١٣٨٣
٢٩ فبراير (شباط) ١٩٦٤

وافق حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم على قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٤٦ تاريخ ١٩٦٤/٤/٢٧ المتضمن اتفاق القرض المقود بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت بشكله التالي : -

اتفاق قرض

بين

المملكة الاردنية الهاشمية و دولة الكويت

مؤرخ في ٨ ابريل عام ١٩٦٤

=====

رغبة في تعزيز الروابط الاخوية القائمة بين دولة الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية واسهاماً من دولة الكويت في تطوير اقتصاديات الدول العربية والتعاون معها في سبيل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية اللازمة للنهوض بحياة شعوبها ونظراً لما تتحمله المملكة الاردنية الهاشمية من اعباء في الدفاع عن اطول خط مشترك مع العدو ، فقد تم الاتفاق على ان تقدم حكومة دولة الكويت الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية قرضاً مقداره خمسة ملايين دينار كويتي وفقاً للشروط التالية

المادة الاولى

يكون دفع مبلغ القرض بالدينار الكويتي محسوباً على اساس القيمة الذهبية للدينار الكويتي المثبتة من قبل صندوق النقد الدولي وهي ٢ر٤٨٨٢٨ جراماً من الذهب الخالص .

المادة الثانية

تدفع حكومة دولة الكويت مبلغ القرض الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على دفعتين ثلاث في حياها ادى البنك الذي تعتمده في المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها .

ويكون اداء الدفعة الاولى ومقدارها ثلاثة ملايين دينار كويتي خلال اسبوعين من تبادل الوثائق المشار اليها في المادة الثامنة من هذا الاتفاق .

ويكون اداء الدفعة الثانية ومقدارها مليون دينار كويتي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اداء الدفعة الاولى .

ويكون اداء الدفعة الثالثة ومقدارها مليون دينار كويتي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اداء الدفعة الثانية .

المادة الثالثة

تدفع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الى حكومة دولة الكويت فائدة بسيطة على هذا القرض بواقع ٤ ٪ سنوياً معفاة من جميع الضرائب والعوائد والرسوم من اي نوع كانت حاله ام مستقبلة .

المادة الرابعة

تؤدي حكومة المملكة الاردنية الهاشمية سنوياً الفوائد المستحقة على مبلغ القرض او الجزء غير المسدد منه بنفس نوع العملة التي دفع بها القرض على الاحتساب اية فائدة عن كل دفعة من مبلغ القرض لمدة خمس سنوات من تاريخ حصول المملكة الاردنية الهاشمية على تلك الدفعة .

(المادة الخامسة)

يكون الوفاء بقيمة "كل دفعة من هذا القرض على عشرة أقساط سنوية متساوية مضافاً إليها الفوائد المستحقة ، ويستحق اداء اول قسط والفائدة المستحقة عن كل دفعة في نهاية السنة السادسة من تاريخ الحصول على تلك الدفعة .

(المادة السادسة)

يكون الوفاء بمبلغ القرض والفوائد المستحقة بذات العملة التي يكون قد تم بها اداء مبلغ القرض محسوبا على اساس المعادلة الذهبية المثبتة من قبل صندوق النقد الدولي عند حصول المملكة الاردنية الهاشمية على دفعات القرض . تدفع اقساط القرض والفوائد الى حكومة دولة الكويت في المصرف الذي تحددها في الكويت او في الخارج دون خصم أية رسوم او مصاريف اخرى .

المادة السابعة

يسعى الطرفان الى تسوية اي خلاف قد ينشأ بينهما بشأن تنفيذ هذا الاتفاق او تفسير مواده بالمفاوضة المباشرة بينهما . اذا لم يسو الخلاف بالطريق السابق لحسب الطرفان الى تشكيل لجنة من ثلاثة اعضاء للتوفيق بينهما يعين كل من الطرفين المتعاقدين عضواً فيها ويعين الامين العام للجامعة العربية رئيساً لهذه اللجنة بناء على طلب اي من الطرفين ، وعلى اللجنة ان تنتهي من مهمتها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تشكيلها .

اذا لم تتوصل لجنة التوفيق الى تسوية الخلاف في المدة المحددة لها او تعلو تشكيلها لسبب ما احيل الخلاف الى التحكيم الذي تحدده اجراءاته وقواعده في اتفاق لاحق ، ويعتبر قرار التحكيم نهائياً ومازماً لكل من الطرفين .

المادة الثامنة

يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين كل وفق نظامه الدستوري ويصبح ساري المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق بالطريق الدبلوماسي .

تم التوقيع على هذا الاتفاق في الكويت في اليوم السادس من ذي الحجة عام ١٣٨٣ هـ الموافق الثامن عشر من ابريل (نيسان) عام ١٩٦٤ من نسختين أصليتين ولكل منهما حجية كاماة .

نظام الشراي	جابر الاحمد الصباح
وزير المالية	وزير المالية والصناعة
عن	عن
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية	حكومة دولة الكويت

محضر توقيع على اتفاق فرض بين

المملكة الاردنية الهاشمية و دولة الكويت

انه في اليوم السادس من ذي الحجة عام ١٣٨٣ هـ الموافق الثامن عشر من ابريل عام ١٩٦٤ . اجتمع بديوان وزارة المالية والصناعة وفد المملكة الاردنية الهاشمية برئاسة نظام الشراي وزير المالية والوفد الكويتي برئاسة جابر الاحمد الصباح وزير المالية والصناعة . وذلك للتوقيع على اتفاق القرض الذي تم التوصل اليه بنجاح في المفاوضات التي جرت بين الوفدين في الفترة ما بين الرابع عشر والثامن عشر من ابريل عام ١٩٦٤ . وبعد تبادل وثائق التفويض التي وجدت صحيحة مستوفاة الشكل ، قاما بتوقيع الاتفاق نيابة عن دولتهما . وبناء على ذلك تحرر هذا المحضر ووقع من نسختين .

نظام الشراي	جابر الاحمد الصباح
وزير المالية	وزير المالية والصناعة
عن	عن
المملكة الاردنية الهاشمية	دولة الكويت

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٠٥ تاريخ ١٨/٣/١٩٦٤ المتضمن التصديق على اتفاقية صيانة الآلات رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ التي تبناها مؤتمر منظمة العمل الدولية بشكلها التالي : -

اتفاقية (١١٩)

اتفاقية تتعلق بصيانة الآلات

المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ، المنعقد في جنيف في دورته السابعة والأربعين بدعوة من مجلس ادارة مكتب العمل الدولي في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٦٣ .

بما انه اعتمد الاختل ببعض الاقتراحات الخاصة بمنع بيع وتأجير واستعمال الآلات غير الصالحة صيانة كافية ، وهي تؤلف البند الرابع من جدول اعمال الدورة .

وبما انه قرر ان تصاغ هذه المقترحات في قالب اتفاقية ، قد تبني في اليوم السادس والعشرون من حزيران سنة ١٩٦٣ الاتفاقية التالية والتي يمكن ان يطلق عليها اتفاقية صيانة الآلات سنة ١٩٦٣ :

الجزء الاول - شروط عامة

المادة (١)

- ١ - يجب ان تعتبر جميع الآلات ذات القوة الدافعة جديدة كانت او مستعملة ، كالات يمكن ان تطبق عليها هذه الاتفاقية .
- ٢ - يجب ان تقرر السلطة ذات الاختصاص في كل بلد فيما او الى اي درجة يمكن للآلات ، جديدة او مستعملة ، التي تدار بقوة يدوية ان تسبب ضررا للعمال وتكون بذلك قابلة لان تطبق عليها هذه الاتفاقية . يجب ان تتخذ هذه القرارات بعد استشارة الهيئات الأكثر تمثيلا للعمال واصحاب العمل المعنيين . ويمكن ان تتخذ الخطر الأولى لهذه الاستشارة من قبل اي هيئة .
- ٣ - شروط هذه الاتفاقية :

- أ - تطبيق على الطرق ومركبات الخط الحديدية اثناء التحرك فقط فيما يتعلق بسلامة العاملين عليها .
- ب - تطبيق على الآلات الزراعية المتحركة فقط فيما يتعلق بسلامة العمال الموظفون لهذه الآلات .

الجزء الثاني

البيع ، التاجير ، النقل في اي نوع ، للعرض

المادة الثانية

- ١ - يجب ان يمنع بواسطة القوانين والانظمة القومية او بوسائل أخرى ذات فعالية مماثلة بيع وتاجير الآلات والتي تشمل على اجزاء خطيرة منصوص عنها في الفقرة الثالثة والرابعة من هذه المادة والتي بدون صيانة ملائمة .
- ٢ - يجب ان يمنع بواسطة القوانين والانظمة الوطنية والى الحد الذي ترتأيه السلطة ذات الاختصاص النقل في اي نوع والعرض للآلات التي اجزاءها الخطرة المنصوص عنها في الفقرة الثالثة والرابعة بدون صيانة كافية على شرط ان لا يعتبر ازاحة الامان لمرض الالة كخرق لشروط الصيانة طالما يوجد هناك احتياطات ملائمة لمنع الخطر على الأشخاص .
- ٣ - يجب ان تصمم او تخفف او تصان الى الحد الذي ترتأيه السلطة ذات الاختصاص جميع البراغي والاقشعة والمفاتيح وجميع الاجزاء البارزة لاي جزء متحرك للآلة والذي قد يسبب خطرا لاي شخص ذا صلة بهم عند تحركهم .
- ٤ - يجب ان تصمم او تصان جميع الدواليب وجهاز التحريك والمقعمه (Cone) ولاسطوانة الاحتكاك الدافعه وعمود التاكيات (Came) والاحزمة والسلاسل والريش ودواليب التشقيق واذرع الدواليب (Slide Block) والى الحد الذي ترتأيه السلطة ذات الاختصاص .

المادة الثالثة

- ١ - لا تنطبق شروط المادة الثانية على الآلات والاجزاء الخطرة منها والمحددة في تلك المادة عندما تكون هذه الآلات :
أ - بطبيعة تركيبها مأمونة وكأنها قد اصيبت بطرق الصيانة الكاملة .

ب - قد قصد ان يكون مكان تركيبها مأمون وكأنها قد اصيبت بطرق الصيانة الكاملة .

٢ - ان مصنع انتاج وبيع وتاجير والنقل في كل انواعه او عرض الآلات المشار اليها في الفقرة الاولى والثانية من المادة الثانية لا ينطبق على الآلات التي عند تصميمها لم تراعى فيها متطلبات الصيانة - المذكورة في الفقرة الثالثة والرابعة من تلك المادة - عند الصيانة والتشحيم والتركيب والتصلية ، اذا كانت مثل هذه العمليات يمكن تنفيذها كما انها تتمشى مع مقاييس الصيانة المقبولة .

٣ () ان شروط الفقرة الاولى لا تمنع بيع او النقل في جميع انواعه للموضوعة للخرن او للتصلية ولكن يجب ان لا تباع او توخر او تنقل او تعرض هذه الآلات بعد الخرن والتصلية اذا لم تكن مصانة طبقا للشروط المذكورة

المادة الرابعة

ان واجبات التقيد بشروط المادة الثانية ترتب على البائع او الشخص الذي يؤجر او ينقل الآلات في اي شكل او العارض ، وعندما يكون ملائما ضمن الانظمة والقوانين الوطنية تطبق هذه الشروط على وكلائهم . يجب ان ترتب هذه الشروط على المنتج عند بيعه او تاجيره او نقله او عرضه للآلات .

المادة الخامسة

- ١ () يمكن لاي عضو ان يطلب استثناء مؤقتا من شروط المادة الثانية .
- ٢ () يجب ان تحدد مدة هذا الاستثناء المؤقت والحالات المتعلقة به ، والذي يجب لا تزيد يجب ان لا تزيد مدته عن ثلاث سنوات بالانظمة والقوانين القومية او اية اجراءات اخرى مماثلة ذات فعالية .
- ٣ () يجب على السلطة ذات الاختصاص عند تطبيق هذه المادة استشارة الهيئات الأكثر تمثيلا لاصحاب العمل والعمال ذات العلاقة ، وعندما يكون ملائما استشارة هيئات المنتجين .

الجزء الثالث - الاستعمال

المادة السادسة

- ١ () يجب ان يمنع بواسطة القوانين والانظمة القومية ، او اجراءات اخرى ذات فعالية ، استعمال الآلات التي تشمل على اجزاء غير مصانة بما في ذلك نقطة الابتداء ، على شرط ان يكون هذا المنع لحد يسمح معه استعمال الآلة في الحالات التي لا يتم فيها التحريم الا يمنع استعمال الآلة كليا .
- ٢ () يجب ان تصان الآلات للدرجة يسمح التأكد فيها من ان مقاييس السلامة المهنية وقانون الصحة لم تخرق .

المادة السابعة

ان التزامات التمشي مع شروط المادة السادسة ترتب على صاحب العمل .

المادة الثامنة

- ١ - ان شروط المادة السادسة لا تنطبق على الآلات او اجزاء منها ، عندما تكون بطبيعة انشائها او تركيبها او موقعها مأمونة وكأنها قد اصيبت بطرق الصيانة التامة .
- ٢ - ان شروط المادة السادسة والمادة السابعة لا تمنع صيانة وتشحيم وتركيب وتصلية الآلة او جزء منها عندما تكون الآلة مطابقة لمقاييس السلامة المقبولة .

هذا من الأعمال

المادة التاسعة

- ١ - يمكن لأي عضو أن يطالب استثناء مؤقتاً من شروط المادة السادسة .
- ٢ - يجب أن يحدد هذا الاستثناء المؤقت والذي يجب أن لا يتعدى مدة ثلاث سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من قبل العضو ذات العلاقة ، وأي حالة تتعلق بهذا الاستثناء بالقوانين والأنظمة القومية أو بإجراءات أخرى ذات فعالية مماثلة .
- ٣ - يجب على السلطة ذات الاختصاص استشارة الهيئات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال ذات العلاقة .

المادة العاشرة

- ١ - يجب على صاحب العمل اتخاذ الخطوات اللازمة لأشعار العمال عن القوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بصيانة الآلات وأن يرشدهم . عندما يكون ذلك ملائماً ، عن الأخطار الممكن وقوعها وعن الاحتياطات الواجب ملاحظتها عند استعمال الآلة .
- ٢ - يجب على صاحب العمل إيجاد الاحتفاظ بيو عمل معين بحيث أن لا يعرض العمال المشمولين بهذه الاتفاقية للخطر .

المادة الحادية عشر

- ١ - يجب أن لا يستعمل أي عامل الآلة إلا إذا كانت أدوات الصيانة موجودة في أماكنها ، وأن لا يطلب من أي عامل استعمال الآلة بدون أن تكون أدوات الصيانة في أماكنها .
- ٢ - يجب أن لا يوقف أي عامل وسائل الصيانة وأن لا توقف أدوات الصيانة لأي آلة يمكن استعمالها من قبل أي عامل آخر .

المادة الثانية عشر

يجب أن لا تتأثر حقوق العمال المشمولة بالضمان الاجتماعي الوطني أو تشريع التأمين لاجتماعي عند تطبيق هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة عشر

يجب أن تطبق شروط هذا القسم من الاتفاقية المتعاقبة بواجبات أصحاب العمل والعمال على العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص للحد الذي تقرره السلطة ذات الاختصاص .

المادة الرابعة عشر

إن عبارة « صاحب العمل » في هذا الجزء من الاتفاقية تشمل الوكيل المحدد لأصحاب العمل ، عندما يكون ذلك ملائماً طبقاً للقوانين والأنظمة القومية .

الجزء الرابع - وسائل التنفيذ

المادة الخامسة عشر

- ١ - يجب أن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية بما في ذلك شروط العقوبات الملائمة للتأكد من التنفيذ الفعال لشروط هذه الاتفاقية .
- ٢ - يجب أن يجهز كل عضو ، يصدق على هذه الاتفاقية ، وسائل تفتيش للإشراف على تطبيق هذه الاتفاقية أو أن يكون لديه وسائل تفتيش مرضية .

المادة السادسة عشر

يجب على السلطة ذات الاختصاص أن لا تتخذ أية قوانين أو أنظمة قومية لاعطاء فعالية لشروط هذه الاتفاقية إلا بعد استشارة الهيئات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال وعندما يكون ملائماً لمنظمات المنتجين .

الجزء الخامس - مدى شمول هذه الاتفاقية

- ١ - تنطبق شروط هذه الاتفاقية على جميع فروع النشاط الاقتصادي ، إلا إذا حدد العضو المصدق للاتفاقية تطبيق محدود بتصديقه .
- ٢ - في الحالات التي يعمل فيها إعلان لتخصيص تطبيق محدود :
أ - يجب أن تطبق شروط هذه الاتفاقية على أقل تقدير على المؤسسات أو فروع النشاط الاقتصادي بعد أن تقرر السلطة ذات الاختصاص وبعد استشارة الهيئات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال أن الآلات تستعمل بكثرة . ويمكن أن تبده الاستشارة من قبل أي منظمة .
ب - يجب أن يبين العضو في تقريره بموجب المادة (٢٢) من دستور منظمة العمل الدولية حصول أي تقدم لتطبيق أوسع لشروط هذه الاتفاقية .
- ٣ - يمكن لأي عضو ، في أي وقت ، إلغاء الإعلان الذي اتخذ طبقاً للمادة (٢٢) من دستور منظمة العمل الدولية كلياً أو جزء منه بإعلان لاحق .

الجزء السادس - شروط نهائية

المادة السابعة عشر

يجب أن يرسل التصديق الرسمي لهذه الاتفاقية إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية للتسجيل .

المادة الثامنة عشر

- ١ - هذه الاتفاقية ملزمة على الأعضاء الذين تم تسجيل تصديقهم لدى المدير العام .
- ٢ - يجب أن تنفذ هذه الاتفاقية بعد ١٢ شهراً من تاريخ تسجيل تصديق عضوين لدى المدير العام .
- ٣ - بعد ذلك ، يجب أن تنفذ هذه الاتفاقية من قبل أي عضو بعد مدة ١٢ شهر من تاريخ تسجيل تصديق أي عضو .

هكذا من الأعمال